

حول لغز اللامساواة العربية

مثال مصر

جلبير الأشقر
ترجمة وائل جمال

حول لغز اللامساواة العربية

مثال مصر

جابر الأشقر
ترجمة وائل جمال

[تنويه: صدرت هذه المقالة أولاً باللغة الإنجليزية في مجلة التنمية والتغيير (Development and Change) في مجلدها 51 العدد 3. مايو 2020.]

جلبير الأشقر

باحث وأكاديمي لبناني في معهد الدراسات الشرقية والافريقية (SOAS) في جامعة لندن، مؤلف كتابين عن الانتفاضة العربية: الشعب يريد: بحث جذري في الانتفاضة العربية (2013) وانتكاسة الانتفاضة العربيّة: أعراض مرّضية (2016). يمكن التواصل معه عبر البريد الإلكتروني: ga3@soas.ac.uk

الفهرس

04	ملخص
05	مقدمة
06	1. مواضف النفاش من منظور تاريخي
08	2. قبل الربف
10	3. الربف العربف: وجهات نظر متعارضة بخصوص مصر
10	3.1. هلاسنف وففرمف
11	3.2. دراسة البنك الدولي فف 2014
14	3.3. ألفارفدو ورفكفرف
15	3.4. اختبار أسعار المنازل
16	4. إعادة مصر إلى السفاق الإقلفمف: الإسكوا
18	5. الربف العربف فف منظور البنك الدولي
21	خاتمة
22	العراجم

ملخص

تستعرض هذه المقالة وتناقش أبرز فرقاء النقاش الدائر بخصوص اللامساواة الاجتماعية - الاقتصادية في المنطقة العربية، مع تركيز خاص على البنك الدولي ومصر. تشير البيانات الرسمية إلى أن لدى المنطقة معاملات جيني منخفضة بشكل مميز، في سياق تراجع عام في اللامساواة. غير أن هذه الصورة تتناقض مع التصورات الشعبية التي ترى أن عمق اللامساواة الاجتماعية كان سبباً رئيسياً في الاحتجاجات التي شهدتها المنطقة منذ "الربيع العربي". هذا التناقض هو ما تشير إليه المصادر الرسمية بوصفه "لغزاً". وقد تطور النقاش بشأن اللامساواة الاجتماعية في المنطقة منذ عام 2011 - لاسيما بما يخص مصر، حيث يتم تجميع بيانات الدخل والاستهلاك بشكل دوري من خلال مسح معيشية للأسر. وفي غياب سبيل للاطلاع على بيانات الدخل والضرائب، فإن قياسات اللامساواة القائمة حصراً على تلك المسوح هي محل شك كبير، تتعارض مع شتى الملاحظات والحسابات المبنية على مؤشرات أخرى، كالحسابات القومية ودخول مدراء الشركات التنفيذيين وأسعار المنازل. ومع ذلك، يتمسك البنك الدولي بالنتائج الرسمية في شأن اللامساواة بتصويره الانتفاضة العربية كثورة "طبقة وسطى" تطمح إلى حرية أكبر لقطاع الأعمال، بما يتماشى مع الرؤية النيوليبرالية للعالم.

لا يفوت أحداً أن الاهتمام باللامساواة في الدخل والثروة كموضوع للبحث والنقاش قد تلقى دفعة قوية بفضل النجاح الدولي المذهل الذي لاقتته الترجمة الإنجليزية لكتاب توماس بيكيتي رأس المال في القرن الحادي والعشرين (Piketty, 2014)، وقد بات كتاباً عظيم الشهرة منذ ذلك الحين.¹ بيد أنه سبق وتناولت الموضوع نفسه دراسات لا تُحصى حتى ذلك الوقت، متلازمة مع الارتفاع الحاد في اللامساواة الاجتماعية - الاقتصادية الذي تبع التطبيق العالمي للنموذج النيوليبرالي منذ ثمانينيات القرن العشرين. وقد وصل الاهتمام إلى ذروته عند مطلع القرن الحالي، بعد أن بدأ عقدان من إلغاء النظم وتقليص سياسات الرفاه يتركان أثرهما بشكل كامل. هذا وكان ظهور "حركة العولمة البديلة" منذ احتجاجات سياتل المناهضة لمنظمة التجارة العالمية في عام 1999 من تبعات هذا الاهتمام المتزايد، مثله في ذلك مثل ميلاد حركة "احتلوا" العالمية بعدها باثني عشر عاماً عقب "الركود الكبير" لعام 2008 وبتأثر من "الربيع العربي" لعام 2011 وحلقته التي حظيت بأوسع تغطية إعلامية، ألا وهي احتلال ميدان التحرير في القاهرة ما بين 25 يناير وسقوط الرئيس المصري حسني مبارك في 11 فبراير.

ومن المفارقة أن تكون المنطقة الناطقة بالعربية قد شكّلت هي بالذات حتى عام 2011 استثناءً من الاتجاه البحثي العالمي إلى استكشاف اللامساواة الاجتماعية - الاقتصادية، حيث كان هناك عدد قليل جداً من الدراسات المكثفة بشكل كامل أو جزئي لهذا الموضوع وعواقبه في المنطقة. مع ذلك، وكما كان ممكناً توقعه، تضاعفت الدراسات في هذا الشأن إثر الموجة الصدمية الثورية الإقليمية. فإن التصاعد المفاجئ في الاهتمام باللامساواة الاجتماعية في المنطقة، الذي ولده "الربيع العربي"، جعل تقييم البيانات المتاحة بخصوص الدول العربية وتفسير هذه البيانات أمراً خلافياً أكثر مما في أي مكان آخر، بما كشف عن نطاق من المشكلات البحثية التي تشترك فيها المنطقة بدرجات متفاوتة مع أجزاء أخرى من العالم.

وقد كانت مصداقية الأرقام المتاحة بشأن اللامساواة الاجتماعية - الاقتصادية قضية مركزية بهذا الصدد: فتلك البيانات فيما يخص الدول العربية إما قاصرة على اللامساواة في الاستهلاك، أو قائمة في أحسن الأحوال على المسوح المعيشية للأسر. هذا يشير إلى خلل كبير في المقارنات بين بلدان العالم في اللامساواة التي تنتشرها المؤسسات المالية الدولية، إذ ينتهي بها الأمر إلى مقارنة حالات مختلفة تماماً بتضمينها في القائمة الواحدة أرقاماً مبنية على أساليب حساب متباينة، تتراوح بين مسح استهلاك الأسر وبيانات ضرائب الدخل.² والبيانات الأخيرة غير متاحة إلا في أقلية من بلدان العالم، ينتمي معظمها للشمال العالمي. بهذا المعنى، فإن النقاش الخاص بالمنطقة العربية هو نموذج عن مشاكل عامة تواجهها المقارنات الدولية للامساواة.

تستعرض هذه المقالة المراحل الرئيسية للنقاش الدائر بشأن تقدير اللامساواة الاجتماعية - الاقتصادية في المنطقة الناطقة بالعربية وفرقائه الرئيسيين، الذين تم اختيارهم على أساس أهميتهم في هذا المجال وأصالة إسهامهم. وهي تشير بذلك إلى التعارض بين نتائج شتى الباحثين، ومن بينهم الباحثون العاملون لدى البنك الدولي، وبين موقف البنك الرسمي في هذا الشأن. إن موقف البنك هذا نابع من تفسير لـ"الربيع العربي" يتسق بشكل جوهري مع النموذج الفكري النيوليبرالي الذي تتبناه المؤسسات المالية الدولية منذ ثمانينيات القرن العشرين، شأنه في ذلك شأن التوصيات السياسية التي يقود إليها.³

1 هذه المقالة هي تطوير لمحاورة رئيسية أقيمت في ندوة عن أصناف اللامساواة في المنطقة العربية، انعقدت في الجامعة الأمريكية في بيروت يومي 13 و14 سبتمبر 2018 لإطلاق الترجمة العربية من التقرير العالمي للعلوم الاجتماعية لعام 2016 (ISSC and IDS, 2016). وقد اشترك في تنظيم الندوة كل من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وقسم دراسات الاجتماع والأنثروبولوجيا والإعلام في الجامعة الأمريكية في بيروت ومنتدى البدائل العربي. وأنا مدين لوائل جمال لقراءته الدقيقة لنسختين من هذه المقالة ولإقتراحاته المفيدة، كما أنني ممنن للمقررين الثلاثة الذين أحالت إليهم مجلة التنمية والتغيير المسودة السابقة لهذه المقالة، فضلاً عن محرري المجلة أنفسهم.

2 ترد أساليب الحساب المختلفة لأرقام اللامساواة لشى دول العالم في قاعدة البيانات العالمية للامساواة في الدخل لدى جامعة الأمم المتحدة، وقد كانت أحدث نسخها لحظة كتابة هذه السطور صادرة بتاريخ 17 ديسمبر 2019 (UNU, 2019). من أجل تلخيص جيد لمشكلة القياسات الدولية للدخل والثروة، انظر مساهمة "المختبر العالمي للامساواة" في تقرير التنمية البشرية لعام 2019 الصادر عن "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" (UNDP, 2019: 103-07).

3 عن موضوع «الانحياز النيوليبرالي» في دراسة المنطقة العربية، أنظر Bush (2004).

1. مواضيع النقاش من منظور تاريخي

تخطى النقاش في المنطقة العربية بكثير الاختلاف المعتاد حول ما إذا كانت اللامساواة شرطاً ضرورياً للمرحلة الأولى من التنمية كما يصورها منحى كورنتس، أم عائقاً أمامها. ويمكن القول إن هذا النقاش سياسي بقدر ما هو علمي، إذ يركز على قيم أخلاقية - سياسية تؤثر على الطرق المتباينة التي تُقِيم بها الحقائق ذاتها. بيد أن المناقشة فيما يتعلق بالمنطقة العربية تدور أيضاً، وإلى حد بعيد، حول صحة بيانات اللامساواة المتاحة ومصداقيتها، بوجود تشكيك واسع الانتشار في أن الأنظمة السلطوية القائمة في المنطقة تشوّه الأرقام الاجتماعية والاقتصادية وتتلاعب بها لأغراض سياسية.

هذا ويتعلق موضوعا النقاش كلاهما - صحة البيانات والعلاقة بين اللامساواة والتنمية - بالدرجة الأولى باللامساواة الاجتماعية - الاقتصادية، أي اللامساواة في الاستهلاك، والدخل والثروة. فيخص الجدل الذي يتكشف بشأن المنطقة العربية هذا النوع من اللامساواة أكثر مما يخص أنواعها الأخرى التي يستعرضها التقرير العالمي للعلوم الاجتماعية لعام 2016 وهو تقرير ممتاز جاء بعنوان **تحدي حالات عدم المساواة: مسارات من أجل تحقيق عالم يسوده العدل** (ISSC and IDS, 2016).

فليس هناك حقاً خلافاً كبير بين الباحثين بخصوص معظم الأبعاد الأخرى للامساواة في المنطقة العربية، سواء أكانت اللامساواة على أساس "النوع الجنساني" (الجنس)، أم "عدم المساواة الأفقية" بين الجماعات الإثنية والعرقية، أم اللامساواة في التعليم أو الصحة أو الموارد الطبيعية أو في النفاذ إلى الاتصالات والمعلومات الرقمية، أم التقاطعات العديدة بين كل ما سبق.⁴ وفيما يخص أكثر أنواع اللامساواة الإقليمية بروزاً، أي اللامساواة على أساس الجنس، فإن النقاش محدود بالمقارنة مع الاختلاف بشأن اللامساواة الاجتماعية العمودية. ذلك أن الحقائق المرتبطة باللامساواة على أساس الجنس قلما تكون محل خلاف، حيث إن هناك توافقاً طاعياً بين الباحثين والخبراء على استحسان المساواة على أساس الجنس، يثني المعارضين التقليديين، وهم نادرون في مثل تلك الأوساط البحثية، عن رفع أصواتهم.

أما موضوع اللامساواة الاجتماعية فهو أكثر إثارة للانقسامات، كما يسهل توقعه. وقد غدا بارزاً في المنطقة العربية، كما في أجزاء أخرى من "العالم الثالث"، حينما شهدت مرحلة نزع الاستعمار عقب الحرب العالمية الثانية انعطافاً كبيراً للحركات القومية نحو اليسار خلال خمسينيات القرن العشرين، متأثرة بالانتصارات التي أحرزها الشيوعيون في الصين والهند الصينية. وعلى غرار شتى الحركات القومية ما بعد الاستعمارية في مناطق أخرى، بلغ التجذر اليساري للقومية العربية ذروته في الستينيات عندما شرعت في بناء "الاشتراكية العربية" (قامت الحركات القومية الأفريقية جنوبية الصحراء بالمثل مع "الاشتراكية الأفريقية"). كانت تلك تجارب تجمع بين "رأسمالية دولة" طاغية (Cooper, 1983) ناتجة عن تأميمات واسعة النطاق، وبين إصلاحات اجتماعية وسياسات رفاه لصالح الفقراء والعمال، حصلت عادةً في ظل دكتاتورية الحزب الواحد. وقد سارت بلاد عديدة في المنطقة العربية على هذا المسار نفسه - مصر وسورية والعراق والجزائر (وبدرجة أقل، تونس)، وانضمت إليها لاحقاً السودان وليبيا،⁵ فضلاً عن اليمن الجنوبي حيث تحولت القومية العربية إلى اشتراكية ماركسية - لينينية تحت وصاية الاتحاد السوفييتي طيلة عقدين.

هذا ولا يزال للنموذج المصري لهذا التراث التاريخي الخصوصي صدى إيجابي في ذاكرة قطاعات واسعة من سكان المنطقة العربية بوصفه زمن معيشة أيسر وكرامة وطنية، وهي ذكرى تتجلى قبل أي شيء في الحنين واسع الانتشار لبطل "الاشتراكية العربية"، الرئيس المصري جمال عبد الناصر. وتغذي تلك الذاكرة بقوة التشوق العربي للمساواة الاجتماعية - أكثر بكثير مما يغذيه الإسلام، الذي هو "نظرية كل شيء" المفضلة لدى المنظور "الاستشراقي" الذي أخضعه إدوارد سعيد لنقد شهير والذي لا يزال يسود أدبيات المؤسسات المالية الدولية.

4 لأجل مسح حديث للأوضاع المختلفة من اللامساواة التي تؤثر على الشبيبة في المنطقة العربية، انظر تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016 (UNDP, 2016)، وعن "مؤشر التنمية البشرية"، يشير التقرير إلى أن المنطقة العربية "تعاني في المتوسط خسارة قدرها 24.9 في المائة عندما يُعدّل مؤشر التنمية في ضوء عدم المساواة، وهي أعلى من متوسط الخسارة العالمية البالغ 22.9 في المائة" (UNDP, 2016: 23). انظر أيضاً الورقة البحثية التي كتبها عبد اللطيف وياجلباني وهسو (Abdellatif, Pagliani and Hsu, 2019)، تحضيراً لـ تقرير التنمية البشرية لعام 2019 (UNDP, 2019)، الذي ركز على الأبعاد المتعددة للامساواة.

5 عرّفت موسكو هذه البلدان بما يلائمها على أنها تسير على "طريق تطور رأسمالي" (Solodovnikov and Bogoslovsky, 1975; Hosseinzadeh, 1989)، متفادياً هكذا أن تسبغ عليها الشارة الاشتراكية التي كانت محفوظة للدول التي تحكمها أحزاب شيوعية، ومبررة في الوقت ذاته تحالفها الوثيق مع حكوماتها.

فكما سلّم به الاقتصادي المصري محمود عبد الفضيل في خلاصة دراسته النقدية عن توزيع الدخل في مصر عبد الناصر (1952-1970 والتي طال عمرها حتى 1972)، فإن أحد الجوانب الأساسية في التراث الناصري في مصر يكمن بحق في "غرس الرغبة في تنمية اقتصادية مستقلة وأفكار العدالة الاجتماعية في وعي الجماهير" (Abdel-Fadil, 1980: 67-68). وقد بيّن عبد الفضيل في دراسته كيف أن "الذيل الأعلى لتوزيع الدخل الشخصي قد تم تقضييه بشكل فعال حقًا" (المرجع السابق، 67). فإن التأميمات ومصادرات الأراضي، مع وضع حد أقصى للدخول العليا في القطاع العام، "كانت أكثر فعالية في مساواة الدخل مما كان يمكن لأي نظام تصاعدي من الضرائب المباشرة أن يحققه في إطار نظام قائم على "الاقتصاد الحر" الخالص" (المرجع السابق، 68).

وقد بدأت "الاشتراكية العربية" تتفكك منذ أوائل السبعينيات تحت أثر الضربة الحاسمة التي سددتها إسرائيل في يونيو 1967 للنظاميين القومييين العربيين الأكثر جذرية آنذاك في مصر وسورية. فشهدت السنوات التي أعقبت وفاة عبد الناصر والإطاحة بالجناح اليساري من حزب البعث الحاكم في سورية، وكلا الحدثين حصلا في عام 1970، شهدت تحول زعامة المنطقة من مصر وشخصية عبد الناصر الشامخة إلى أعدائه القدامى، حكام المملكة السعودية. ثم تلقى هذا التحول دفعا قويا من صدمة النفط الأولى التي تلت حرب 1973 العربية - الإسرائيلية. فإن الطفرة اللاحقة في الأسعار والعوائد النفطية قد عززت بقوة القدرات المالية لحكام المملكة ونفوذهم. ولخص انتقال مصر في ظل رئاسة أنور السادات من تحالف بامتياز مع الاتحاد السوفييتي إلى تحالف لا يقل امتيازًا مع الولايات المتحدة، لخص التحول في النموذج السائد إقليميًا من رأسمالية الدولة السلطوية و"الاشتراكية العربية" إلى رأسمالية السوق الخاصة غير الليبرالية سياسيًا والخالية من الادعاءات "الاشتراكية".

دشن ذلك التحول مرحلة انتقالية دخلها عدد من الدول العربية الأخرى في أوقات مختلفة من سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، ثم تسارعت في التسعينيات، وأكثر بعد مع بداية القرن الجديد. فتحت راية "الانفتاح" الاقتصادي، التي بادر السادات إلى رفعها في مصر، تم اتخاذ إجراءات تدريجية في التحرير الاقتصادي، تضمنت خصخصة المؤسسات والخدمات العامة وتقليص دولة الرفاه وتحرير التجارة وتأسيس المناطق الحرة. طبقت هذه الإجراءات في إطار برامج التكيف الهيكلي التي أشرف عليها صندوق النقد الدولي، وقد فرضت كمشروطيات للحصول على قروض وشهادات رضى من الصندوق، وهما أمران ضروريان لجذب المساعدات الخارجية والاستثمار الأجنبي.⁶

هذا وقد أبطأت المقاومة الشعبية المبكرة، كما تجلت في "انتفاضات الخبز" التي اجتاحت المنطقة أثناء المرحلة الأولى من التحول في النموذج (وبالشكل الأبرز في مصر 1977، والمغرب 1981، وتونس 1983، والأردن 1989)، أبطأت تطبيق إجراءات التقشف. لذا، فإن أثرها على معيشة سكان المنطقة العربية كان أقل قسوة من "العلاج بالصدمة" الذي فرض بالجملة في التسعينيات على الدول الشيوعية السابقة في شرق أوروبا. في الواقع، ويتلازم مع ذلك الفرق، كان هناك استياء أقل بشأن الماضي "الاشتراكي" وآمال أقل في الرخاء على الطريقة الغربية في المنطقة العربية مما وُجد شرقي الستار الحديدي السابق.

بالرغم من ذلك، فكما جرى في مناطق أخرى، أدت التغييرات المستوحاة من النموذج النيوليبرالي العالمي إلى زيادة كبيرة في اللامساواة الاجتماعية في المنطقة العربية، تبدت في المقام الأول في الإثراء السريع والضحك للشريحة العليا، بما قلب الاتجاه الذي كان سائدًا خلال العقود الثلاثة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. هناك بالطبع قواعد شتى، متعارضة في كثير من الأحيان، من بيانات اللامساواة الخاصة بالبلاد العربية، أو منطقة "الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" (التي تشمل إيران مع الدول العربية). وقد أعدّ "مشروع اللامساواة في جامعة تكساس" (UTIP) مجموعة من البيانات العالمية - "مجموعة بيانات اللامساواة في دخل الأسر" (EHII) - مشتقة من العلاقة الاقتصادية بين حساب المشروع لقياسات اللامساواة في أجور الصناعة (مؤشر ثيل) على أساس إحصائيات "منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية" (يونيدو)، وبين عوامل وبيانات أخرى، بحيث أنتج مقاييس لمعامل جيني يمكن التعويل عليها بشكل أكبر (UTIP, 2017).

6 من أجل فكرة عامة عن تقييم السياسات الاقتصادية المدعومة من قبل المؤسسات المالية الدولية، كُتبت قبل الربيع العربي، وهي غير متأثرة بالتالي بالنظر بأثر رجعي، انظر: Richards and Waterbury (2008: 228-63).

فإن دراسة نُشرت في عام 2007 عن الارتباط بين نتائج "مجموعة بيانات اللامساواة في دخل الأسر" ومؤشرين للعلومة (نسبتي "الاستثمار الأجنبي المباشر" وإجمالي التجارة من الناتج المحلي الإجمالي) وجدت "دليلاً تجريبيًا على أن اللامساواة في الدخل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد ارتفعت بمجملها مع عملية العولمة في هذه البلدان، إذ إن اللامساواة في الدخل قد ارتفعت خلال فترة العولمة (1980-2004) أكثر مما خلال الفترة السابقة على العولمة (1960-1980)" (Benar, 2007: 201). وبالنسبة لمصر، البلد صاحب أقدم وأكثر التقاليد الحكومية تقدمًا في جمع البيانات في المنطقة، تشير "مجموعة بيانات اللامساواة" إلى زيادة واضحة في اللامساواة الاجتماعية بين الستينيات والعقد الأول من القرن الحالي، تصوره الخرائط على غلافه (UTIP, n.d.). فقد ارتفع مُعامل جيني المصري في "مجموعة بيانات اللامساواة في دخل الأسر" من 42.7 في 1970، العام الأخير لـ "الإشترابية" الناصرية، إلى 53.7 في 2015. وخلال الفترة نفسها، تضاعف مؤشر ثيل للامساواة في أجور الصناعة بما يقرب من 10 مرات، من 0.015 إلى 0.14 (UTIP, 2017).

في ضوء ما سبق، كان يمكن توقُّع أن تصبح قضية اللامساواة موضوعًا بحثيًا يحظى بأعلى اهتمام في المنطقة العربية كما جرى في معظم مناطق العالم الأخرى، إن لم يكن أكثر بما أن اللامساواة الاجتماعية ظلت قيمة مُحدِّدة في المنطقة. لكن هذا لم يحصل – إلى أن برزت مسألة "العدالة الاجتماعية" بقوة مع "الربيع العربي".

2. قبل الربيع

اعتادت الدراسات المعنية بالقضايا الاجتماعية في المنطقة العربية قبل عام 2011 أن تشكو من نقص المعلومات المناسبة لتقدير اللامساواة الاجتماعية، بالأخص قياسات الدخل والثروة. وقد أشار إلى هذه المشكلة تقرير التنمية الإنسانية العربية الصادر عن "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" منذ أولى طبعاته الخمسة الصادرة قبل "الربيع العربي" (2002-2005، و2009): "إن قلة البيانات الشاملة والقابلة للمقارنة، فضلًا عن إجماع بعض المصادر الرسمية عن مشاركة بيانات المسوح الأولية مع الباحثين، تحدّ من إمكانية تحليل قضايا الفقر واللامساواة في الدخل في المنطقة العربية" (UNDP and AFESD, 2002: 90).

بالفعل، فحينما نتاح بيانات اللامساواة الاجتماعية في المنطقة العربية تكون في الغالب مبنية على الاستهلاك/الإنفاق عوضًا عن الدخل، ناهيك من الثروة. فظلت البيانات الرسمية التي تستخدمها المؤسسات الدولية تشير إلى مستويات من اللامساواة في المنطقة هي بين الأدنى في العالم النامي، إن لم يكن في العالم أجمع. غير أنه لم يكن ممكنًا أن يغفل المراقبون التباين الصارخ بين الصورة التي تقدمها هذه البيانات وبين التجربة الفعلية للامساواة في وعي سكان المنطقة. فكما شرح ثاني تقارير البرنامج الإنمائي:

حتى عندما تتوفر مسوح ميدانية عن الدخل والإنفاق – وهي المصدر الأساسي لتقديرات توزيع الدخل – فإن هذه المسوح تعاني من عيوب تقلل من مصداقيتها، خاصة فيما يتعلق بتقدير معالم توزيع الدخل نتيجة لتحيزات في البيانات المجموعة. ففي مصر مثلاً يفضي التعامل المباشر مع نتائج مسحي الدخل والإنفاق في النصف الأول من التسعينيات إلى تحسن مُعامل جيني، بمعنى أن توزيع الدخل أصبح أكثر عدالة، الأمر الذي لا يستقيم مع مجمل تطور الأوضاع الاقتصادية، خاصة على معياري البطالة والفقر والمشاهدات على توزيع الثروة في الفترة نفسها.... كما انخفض نصيب العمل من القيمة المضافة [في مصر] من قرابة 40 في المائة في العام 1975 إلى حوالي 25 في المائة في العام 1994 تعبيرًا عن تدهور توزيع الناتج القومي لمصلحة عوائد الثروة (UNDP and AFESD, 2003: 139-40).

أما تقرير البرنامج الإنمائي لعام 2009 فقد خفّض إلى حد ما من النبرة النقدية التي ميّزت الإصدارات الأربعة الأولى. وبدا كأنه قبل الرؤية القائلة إن اللامساواة في الدخل أقل في المنطقة العربية منها في أنحاء أخرى من العالم النامي، مُرجعًا ذلك بصفة مبدئية إلى "حصيلة تراكمية لإنجازات العقود الاجتماعية في البلدان العربية منذ

7 صدرت الإصدارات الأربعة الأولى من التقرير (2002-2005) برعاية مشتركة مع "الندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية"، وهو صندوق تنمية مقره الكويت ويشمل كل الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية. وبعد أن أنهى الصندوق رعايته للتقرير، انجذب هذا الأخير لمدة ثلاث سنوات.

الاستقلال" (UNDP, 2009: 116). لكن التقرير ظل نقديًا مع ذلك، خصوصًا فيما يتعلق بقضية اللامساواة في الثروة التي لا تتوفر عنها أي بيانات رسمية:

ثمة دلائل توحى أن اللامساواة في الثروة قد ازدادت سوءًا، ففي العديد من البلدان العربية يظهر جليًا، على سبيل المثال، تركّز ملكية الأرض والأصول الاقتصادية مطلقًا للعنان لإثارة مشاعر الإقصاء لدى الفئات الأخرى، حتى إذا لم يتزايد الفقر المطلق بينها. ويفاقم في هذا الإقصاء اكتظاظ الأزقة المفتقرة إلى وسائل الصرف الصحي والمياه النظيفة ومرافق التسلية والتيار الكهربائي المعقول والخدمات الأخرى للسكان الفقراء. وتتضافر هذه الأوضاع مع معدلات البطالة المرتفعة لتولد ديناميات تهيمش منذرة بالسوء، تتجلى في تعاضف نسبة الفاطنين في الأزقة المحيطة بالمراكز الحضرية العربية، وقد بلغت هذه النسبة 42 في المائة في العام 2001. (UNDP, 2009: 116)

إن أكثر المعالجات إحاطة بالسجل الإقليمي في شأن اللامساواة الاجتماعية قبل حلول "الربيع العربي" دراسة تم إنجازها في الأشهر التي سبقته مباشرة. وقد كتبها سامي بيبي ومصطفى نابلي، ونشرها سنة 2010 "منتدى البحوث الاقتصادية"، وهو شبكة إقليمية غير هادفة للربح مقرها القاهرة. يبدأ الكاتبان بإبداء ملاحظة عن ندرة الدراسات في الموضوع:

من المفاجئ أن نرى مدى قلة الاهتمام الذي تلقاه في الأبحاث موضوع اللامساواة، بالنظر إلى أهميته المحورية في التنمية الاقتصادية للبلدان العربية... ربما كان الأمر بسبب القدرة المحدودة في الحصول على البيانات الجزئية من المسوح المعيشية للأسر والحسابية السياسية التي تحيط بقضايا اللامساواة. ويفسر ذلك لماذا لم تكن الحكومات حريصة على تطوير هذا النشاط، بل قد تكون قد حالت دون جمع بيانات وبحوث حقيقية. (Bibi and Nabli, 2010: 4)

بعد ذلك، يرسم الكاتبان صورة متعارف عليها إلى حد كبير لتجربة المنطقة في التنمية، بينما يقران بالمظاهر الإيجابية للماضي "الاشتراكي" بما يتعارض مع معظم التقييمات المعاصرة.⁸ هكذا، وإذ يصفان نموذج التنمية السابق للثمانينيات بأنه "قائم على حكومات قوية، وتخطيط مركزي، وسياسات واسعة النطاق لإعادة التوزيع والمساواة"، يقران بأنه ولّد ما يسميانه "مردودات قوية":

مع العوائد الضخمة المرتبطة بالنفط، إضافةً إلى توجيه موارد كبيرة نحو البنية الأساسية العامة، قامت البلدان العربية باستثمارات كبيرة في التعليم. وقد أدى ذلك إلى زيادة في متوسط سنوات الدراسة للسكان البالغين من أقل من سنة في 1960 إلى أكثر من ثلاث سنوات في 1980. ونتج عن المكاسب العظيمة في التعليم الأساسي المقترنة باستثمارات كثيفة في الرعاية الصحية تقليص كبير في الفقر وتحسن في مؤشرات الصحة... بالرغم من توافر بيانات محدودة جدا عن الفقر في البلدان العربية قبل الثمانينيات، فإن تقديرات قليلة متاحة لمصر وتونس تظهر تراجعًا حادًا. (Bibi and Nabli, 2010: 10)

في الجانب السلبي، يؤكد الكاتبان على المثبطات القوية التي خلقها ذلك النموذج فيما يتعلق بنمو قطاع خاص حيوي، كما على حقيقة أن الكتلة الأكبر من القطاع الخاص الذي خرج من هذه التجربة كان "يعيش عالية على الدولة" (Bibi and Nabli, 2010: 10-12). ويلخصان الأسباب التي جعلت تحول النموذج، الذي تجلّى بدايةً من الثمانينيات، يؤدي إلى بطالة واسعة في سياق الكساد طويل الأمد لأسعار النفط بعد "صدمة النفط الثانية" لعام 1979: "انهيار النمو تحت عبء تراجع الإنفاق العام ومناخ الاستثمار الخاص غير الجذاب والخسائر المتواصلة المرتبطة بانعدام الكفاءة... أدى هذا، للمرة الأولى، إلى ظهور مشكلة بطالة جسيمة في الدول العربية" (Bibi and Nabli, 2010: 12).

8 أقر البنك الدولي في عام 1995 بأنه "أثناء الفترة 1960-85، فاق أداء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أداء كافة الأقاليم الأخرى في العالم فيما عدا شرق آسيا، ليس بما يخص نمو نصيب الفرد من الدخل فحسب وإنما أيضًا في المساواة في توزيع الدخل... كانت مظاهر التحسن في المؤشرات الاجتماعية مذهلة". على ذلك، فإن الفضل في هذا الإنجاز، الذي رُبط عن حق بـ "التعبئة الجبارة للاستثمار العام"، عُزى للسباق الدولي "تزامنت مرحلة الدولانية مع سياق دولي كان مساعدًا أكثر بكثير للبلاد العربية. كانت أسعار النفط مرتفعة، وكان الاقتصاد العالمي مزدهرًا، وكان التصنيع لا يزال في المراحل "السهلة"، وكان العالم مكانًا أقل تنافسًا. تغيرت الأزقة، فالكثير من السياسات والمؤسسات التي بدأ أنها تخدم دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل حسن في الماضي، باتت عوائق معرّقة للمستقبل". (World Bank, 1995: 33-35). تجدر الإشارة إلى أن أسعار النفط كانت "مرتفعة" فقط أثناء السنوات العشر الأخيرة من فترة 1960-85.

هذا وقد فشل الإصلاح الهيكلي الذي رعاها صندوق النقد الدولي في حل هذه المشكلة: ففي المنطقة العربية، كان الإصلاح "حذرًا، وانتقائيًا وعرضة في العادة للتوقف والتراجعات العكسية"، وقد تجنب "معظم إصلاحات الحوكمة ومن بينها فتح المجال السياسي"، ولم يستطع في الإجمال توفير "تحسن مهم في مناخ النمو والاستثمار" (Bibi and Nabli, 2010, p. 14).⁹ ويبرز الكاتبان الحالة المؤسفة لسوق العمل الإقليمي، واصفين كيف تم منع الشبيبة التي انضمت إلى قوة العمل "بمستويات تعليم أعلى كثيرًا من الجيل السابق" من تحقيق إمكاناتها الاقتصادية (Bibi and Nabli, 2010: 17).

3. الربيع العربي: وجهات نظر متعارضة بخصوص مصر

لم يكن ممكنًا لموجة صدمية ثورية بجسامة "الربيع العربي" لعام 2011 وامتداده الجيوسياسي إلا أن تحفّز كمًا هائلًا من البحث في أسبابها، بما أفضى إلى كتب ومقالات لا حصر لها بلغات متعددة. وقد سلّم معظم الدراسات العلمية للهيئة الإقليمية بكون العوامل الاجتماعية - الاقتصادية عوامل أساسية في انفجار الغضب الشعبي، وأنها كانت مضمرة في القضايا السياسية التي تبرز للواجهة بالضرورة في أي انتفاضة جماهيرية. فإن الصعود الحاد في النضالات الاجتماعية خلال الأعوام التي سبقت "الربيع العربي" في تونس ومصر، وهما البلدان اللذان تصدرا الحراك، بالإضافة إلى مركزية القضايا الاجتماعية في المطالب التي رفعها المتظاهرون في عموم المنطقة، أشارا إلى الركائز الاجتماعية - الاقتصادية للفورة السياسية. وأوعز بروز قضية "العدالة الاجتماعية" كمطلب أساسي في الاحتجاجات بأن قضية اللامساواة الاجتماعية تقدم مفتاحًا هامًا لفهم الانفجار الإقليمي.

وبطبيعة الحال، كانت مصر هي البلد الذي تركز عليه معظم البحث في اللامساواة في أعقاب هبة 2011. وهناك أسباب عدة لذلك - أهمها: العدد الضخم لسكان مصر، الذي يجعلهم أكبر الشعوب العربية بفارق كبير؛ ومساهمة مصر المركزية والأكثر مشهودة في "الربيع العربي"؛ وأخيرًا وليس آخرًا، تراثها العريق في جمع البيانات الدوري الذي تقوم به وكالة الإحصاء والسكان الرسمية في البلد، "الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء" (الجهاز المركزي)، الذي تأسس في عام 1964 في أوج "التخطيط المركزي" المستوحى من الاتحاد السوفييتي.¹⁰

1.3. هلاسني وفيرمي

إن ورقة عمل للبنك الدولي عن اللامساواة في مصر، كتبها فلاديمير هلاسني وباولو فيرمي وصدرت غي عام 2013 (Hlasny and Verme, 2013)، هي التي أطلقت النقاش بشأن مصر عقب 2011. يبدأ فيها الكاتبان بالتطرق إلى المشكلة الرئيسية التي تلقى بظلال الشك على دقة بيانات "الجهاز المركزي": "كون بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك الذي يجريه الجهاز المركزي بصفة دورية يعتمد حصراً على زيارات لعينة من الأسر.¹¹ فيقر الباحثان بطريقة ملطفة بما هو "معلوم جيداً بوجه عام"، ألا وهو أن "المسوح المعيشية للأسر ليست دقيقة جداً في قياس الدخل العليا لأن الأسر الأغنى تميل للتقليل من الدخل أو من الإنفاق اللذين تبغ عنهما، أو لأن احتمال مشاركتها بالذات في المسوح المعيشية للأسر هو أقل" (ينطبق الأمر نفسه بالطبع على أفقر الفقراء الذين ليس لديهم سكن مستقر). في ظل مثل هذه الأوضاع، يعترف الكاتبان بأن "القياسات المبنية على الدخل كمؤشر جيني للامساواة في الدخل متحيزة ولا تعكس القدر الحقيقي للامساواة في البلد" (Hlasny and Verme, 2013: 3).

وبالرغم من ذلك، يكرّس هلاسني وفيرمي الجزء الأكبر من ورقتهما لغرض إثبات مصداقية أرقام اللامساواة المنخفضة التي أصدرها "الجهاز المركزي" بالنسبة لمصر عبر تدليل إحصائي وبدوات الاقتصاد القياسي. أما حججهما الرئيسية في ذلك فهي، من ناحية، أن الأرقام الرسمية تتسق مع توزيع باريتو بعد تصحيح إحصائي قائم على تقدير لعدم استجابة الوحدات الإحصائية الخاصة بأسر الدخل العليا؛ ومن ناحية أخرى، من خلال مقارنة

9 من أجل تفسير لهذا الفشل التنموي يربطه بالطبيعة الاجتماعية - السياسية للنظام الدولاني العربي الذي تهيمن عليه الربعية والميراثية (والنيوميراثية)، انظر الأشقر (2013).

10 تم إجراء أول المسوح واسعة النطاق في مصر في 1958/59 قبل تأسيس "الجهاز المركزي".

11 اعتاد "الجهاز المركزي" إجراء بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك كل خمس سنوات حتى عام 2008/9. ومنذ ذلك العام المالي، صار يُجرى كل عامي.

البيانات المصرية بالمسوح المعيشية للأسر في بلدان عديدة، يظهر أن "معامل جيني في مصر أدنى بشكل هام من القيم الوسيطة في البلاد الأخرى، بينما توزيع الدخل العليا هو قريب للوسيط" (Hlasny and Verme, 2013: 29). مجمل القول، وكما هي الحال في المعتاد مع الاقتصاد القياسي، إن الكاتيبين ينظران إلى معقولة إحصائية كأنها معقولة اقتصادية، بحيث يؤكدان على مصداقية معامل جيني الخاص بمصر والمنخفض بصورة مميزة دون أن يقارناه بما هو معروف عملياً عن الفجوة بين شرائح البلد الاجتماعية.¹²

فيمكن لهلاسني وفيرمي بالتالي أن ينحيا الحديث عن لامساواة اجتماعية مرتفعة في مصر كأمر ناجم فقط عن "التصورات الاجتماعية". وهما بذلك ينفذان من المهزلة العلامات الجيدة التي أعطاها لمصر كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي خلال الأعوام التي سبقت 2011. فبصرف النظر عن الانفجار الاجتماعي الضخم في ذلك العام، إذا كانت الأرقام الرسمية صحيحة يصبح ممكناً التحجج بأن مصر استحققت حقاً الإشادة بها بوصفها قصة نجاح من قبل المؤسسات المالية الدولية في السنوات السابقة للانفجار. وهو إنجاز مزعوم نسبت تلك المؤسسات فضله، بطبيعة الحال، إلى تطبيق توصياتها النيوليبرالية. ولا تزال المؤسسات المذكورة تعيد التأكيد على ذلك، متغاضيةً عن تقييمات بديلة للفترة ذاتها بلغت استنتاجات مغايرة كلياً وتنبأت بانفجار اجتماعي.¹³

2.3. دراسة البنك الدولي في 2014

وفرت ورقة هلاسني وفيرمي الذخيرة الإحصائية لدراسة أطول عن اللامساواة في مصر تم تداول مسودتها في العام نفسه، وصدرت في العام التالي، أي عام 2014. مؤلف الدراسة الجديدة الرئيسي هو فيرمي، وإلى جانبه الاقتصادي المعروف برانكو ميلانوفيتش، كبير اقتصاديي وحدة دراسة الفقر واللامساواة في الدخل في قسم البحوث في البنك الدولي، ومعهما أربعة مساهمين مصريين.¹⁴ تستهل هذه الدراسة، التي جاءت تحت عنوان **عدم المساواة في جمهورية مصر العربية**، مقدمة من كبير اقتصاديي البنك لأفريقيا، يصف فيها ببراءة "اللغز" الذي قصدت الدراسة حله:

عندما سيطر "الربيع العربي" بشكل مفاجئ ودرامي على شمال أفريقيا في عام 2011، أشار كثيرون إلى اللامساواة المرتفعة والمتزايدة كأحد المسببات. كانت هناك مشكلة واحدة: لم تكن اللامساواة في الدخل، كما تُقاس تقليدياً، مرتفعة في المنطقة. وفي مصر، بلدها المحوري، تراجعت اللامساواة في الحقيقة خلال العقد الذي سبق ثورة 2011 – حتى فيما كان ينمو الهم العام باللامساواة وانعدام العدالة. (Verme et al., 2014: xi، التأكيد في الأصل)

فإن الدراسة ليست اعتذارية على الإطلاق فيما يخص التضارب بين النتائج الرسمية التي زكته المؤسسات المالية الدولية وبين الإحالة واسعة الانتشار إلى "اللامساواة المرتفعة والمتزايدة"، كأحد المسببات الرئيسية للانتفاضة في مصر. وهي تتبنى بلا تحفظ الرأي القائل إن معامل جيني في مصر "مماثل لمستواه في الدول المتقدمة الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" و"أقل من اللامساواة في معظم البلدان القريبة لمصر من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي" (Verme et al., 2014: 4). وبإحالاته إلى المصادر الأكاديمية الداعمة للفكرة المعروفة التي تقول إن فترات النمو الاقتصادي تولّد إحباطات بسبب التوقعات المتصاعدة التي تثيرها،¹⁵ يستكشف فصل الدراسة الرئيسي المعنون "حقائق وتصورات اللامساواة" والذي كتبه فيرمي (Verme et al., 2014: 99–55)، "عدم الاتساق" بين الحقائق والتصورات، الذي يقع عليه اللوم في الإحباط الذي انفجر في عام 2011.

يمكن تلخيص الفكرة كما يلي: خلال سنوات 2009-2000، شهدت مصر نموًا مستدامًا في الناتج المحلي الإجمالي وتذبذبًا متزايدًا في الأسعار، مما يسرّ مستوى مرتفعًا من الوعي الاجتماعي والاقتصادي. وبما أن ثمار نمو الناتج

12 من أجل رصد للمشكلة الماثلة في الاعتماد الزائد على الدراسة الكمية وإهمال الدراسة الكيفية في تقدير الفقر في المنطقة العربية، انظر إسهام سارة الجمل وساري حنفي (El Jamal and Hanafi, 2018).

13 انظر على سبيل المثال Achcar (2009).

14 شيرين الشواربي، وهي واحدة من المساهمين المصريين الأربعة، عملت لسنوات عديدة كخبيرة اقتصادية أولى في مكتب البنك الدولي في القاهرة قبل تعيينها بمنصب مساعدة وزير التضامن الاجتماعي في الحكومة المصرية التي تشكلت بعد الانقلاب العسكري الذي قاده المشير عبد الفتاح السيسي في 3 يوليو 2013.

15 أصل هذه الملاحظة يعود في الواقع إلى دراسة إميل دوركايم عن الأسباب المختلفة للمعيارية في كتابه عن الانتحار الصادر عام 1897.

المحلي لم تنتشر إلى الأسر، بينما كان رفاه الأسر المطلق يتراجع، فإن "التصورات عن التراجع في الرفاه كانت أعظم من التراجع الفعلي"، في الوقت الذي زادت فيه "توقعات الرفاه" من الإحباط المتفاجم بفعل غياب المؤسسات الديمقراطية. فولد كل ذلك "ارتفاعاً حاداً وواضحاً في استنكار اللامساواة عند كافة مجموعات الدخل والمجموعات الاجتماعية تقريباً" (Verme et al., 2014: 96-97). وتُرجع الدراسة أيضاً التصور المتعلق باللامساواة المرتفعة إلى التغيير في "المجموعة المرجعية" للمقارنة الاجتماعية، الناتج عن انتشار وسائل المعلومات والاتصالات:

إن انتشار الشبكات الاجتماعية القائمة على الإنترنت قد غير بشكل واضح المجموعة المرجعية في اتجاهين. فقد وسع المجموعة المرجعية بحيث ضمت عددًا أكبر بكثير من الناس وكسر الحدود الوطنية للمجموعة المرجعية. فمن خلال شبكات التواصل الاجتماعي، اكتسب الناس المزيد من الأقران، منهم أقران في الخارج، في عموم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وخارجها. (Verme et al., 2014: 97)

يستند فيرمي في تأكيده على الاستنكار المتزايد للامساواة في مصر على استطلاعين للرأي قام بهما "مسح القيم العالمية" بين عامي 2000 و2008. يكشف الاستطلاعان زيادة قوية في استنكار اللامساواة في مصر خلال تلك السنوات، وهو ما يتطابق مع اتجاه مشابه لما يسميه فيرمي على نحو مميز "التقلص في استحسان اللامساواة" على المستوى الإقليمي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Verme et al., 2014: 90). هذا هو سبب الانفجار الذي هز المنطقة بكاملها في عام 2011، وليس تصاعد المعاناة الاجتماعية - الاقتصادية. وبالتالي ففي مصر، "كان يمكن نظرة عن كتب في هذه البيانات أن تقدم صورة مختلفة عن تلك التي رسمها نمو الناتج المحلي وحده" (Verme et al., 2014: 90)، أي الصورة التي نقلتها المؤسسات المالية الدولية في السنوات التي سبقت الانتفاضة.

لم يخطر على بال فيرمي أن يستكشف احتمال أن يكون تصاعد استنكار اللامساواة خلال العقد الأول من القرن الجديد، المتلازم مع تصور شائع عن ارتفاع اللامساواة، سبباً في تراجع اللامساواة المسجلة في المسوح المعيشية للأسر خلال الفترة نفسها. بكلام آخر، لم تنتظر دراسة البنك الدولي فيما إذا كان "الارتفاع الواضح في استنكار اللامساواة"، الذي أشارت إليه، قد زاد من ميل الشريحة العليا إما إلى أن تقلل في إجاباتها عن دخولها وإنفاقها أو أن تتحاشى المسح كلياً، خاصة في بلد وجزء من العالم يتسمان بدرجة عالية من التقلب في القرارات الحكومية وعدم الاستقرار السياسي ومستويات عالية مرتفعة من الفساد في نظر أوساط الأعمال ذاتها، كما يعلم البنك الدولي جيداً (World Bank, 2009; Gatti et al., 2013, pp. 128-37; see also EBRD, EIB and World Bank, 2016).

بدلاً من ذلك، يجهد البحث من أجل إحالة السبب في ارتفاع استنكار اللامساواة إلى خصائص سياسية وثقافية، كلها سلبية من منظور تحديتي. فمن نتائج "مسح القيم العالمية"، يستنتج فيرمي أن جذور استنكار اللامساواة تكمن في غياب الديمقراطية والحرية، وأيضاً في غياب الثقة في الناس الآخرين، وتحبيذ ضعيف للديمقراطية، ومستوى عالٍ من الممارسة الدينية، وآراء محافظة ودينية فيما يتعلق بالأدوار الجنسانية (Verme et al., 2014: 91-5)، وكلها صور نمطية "استشراقية" معتادة. والكلبيشيات النيوليبرالية المستوحاة من "الفردانية المنهجية" هي أيضاً جزء من الصورة: "الناس الذين يعتقدون أن العمل هام جداً وأن الغش في الضرائب لا يمكن تبريره هم بوضوح مؤيدون للامساواة" (Verme et al., 2014: 94).

هكذا غض فيرمي البصر عن نقطة محورية أكد عليها مالتى لوبكر (Malte Lübker, 2004) في دراسة عن العلاقة بين العولمة والتصورات الخاصة باللامساواة الاجتماعية.¹⁶ فقد بيّن لوبكر كيف أن الاختلافات في التصورات بين البلاد والأقاليم التي لديها مستويات مشابهة من اللامساواة (معاملات جيني مماثلة) مقترنة بالأفكار السائدة محلياً عن العدالة الاجتماعية. ويظهر ذلك في حالة "الاقتصادات الانتقالية في شرق أوروبا" حيث لاحظت دراسات عديدة أن درجة استنكار اللامساواة وغلبة المبادئ المساواتية أعلى منها في بلاد أخرى:

هنا، نشأ الناس في ظل أنظمة دافعت أيديولوجيتها عن القضاء على الفوارق الطبقيّة، واختبروا واقعاً، وإن لم يرق لتحقيق هذا الهدف، لكنه حقق مستويات منخفضة للغاية من اللامساواة بأي معايير تاريخية أو

16 انظر أيضاً دراسة مالتى لوبكر عن اللامساواة ومطلب إعادة التوزيع، وهي تقمّد نظرية الاختيار العقلاني التي تربط بين إعادة التوزيع وانخفاض النمو (Lübker, 2004: 100).

دولية. وبالإضافة للأثار المباشرة للأيديولوجيا السائدة على الطريقة التي تتشكل بها القيم لدى الناس، فإن التجربة الماضية في لامساواة منخفضة قد تعمل كإطار مرجعي يؤثر على التوقعات المشروعة الحالية لهؤلاء الناس... (Lübker, 2004: 100)

لما كانت الأسباب المماثلة تنتج آثارًا مماثلة، يقدم ذلك مفتاحًا لاستنكار اللامساواة المرتفع في المنطقة العربية، وخصوصًا في مصر، بالنظر لما تم طرحه في بداية هذه المقالة عن تراث "الاشتراكية العربية". وكما أكد لوبكر، تتسق نتائجه مع فكرة أمارتيا سن (Amartya Sen, 2000) بأن تصور اللامساواة هو دالة لكل من الدرجة الفعلية للامساواة ومعايير العدالة الاجتماعية السائدة، وأنها تتنوع بالتالي طبقًا لكلا العاملين. فإن تصور لا مساواة مرتفعة ليس أبدًا خياليًا، وإن جاز أن تختلف حدته عند مستويات متساوية من اللامساواة الحقيقية وفقًا للذهنيات الأيديولوجية. في الحقيقة، كما يقول لوبكر، "كلما عظمت اللامساواة، كلما زادت إدانتها عمومًا" (Lübker, 2004: 125).

أما في نظر دراسة البنك الدولي لعام 2014، فإن استنكار اللامساواة وليس اللامساواة في ذاتها، هو ما يجب استهجانها بما أن اللامساواة لا بد وأن ترتفع مع التنمية في منظور كوزنتس. 17 ولو تلازم نمو الناتج المحلي الإجمالي مع انتشار ثماره، لأصبح لدى المصريين آراء أكثر إيجابية بخصوص اللامساواة، لأنه "يصعب على الناس استحسان اللامساواة إذا كانت وضعيتهم ووضعيات أقرانهم لا تتحسن" (Verme et al., 2014: 97). وباتباع المنطق نفسه، فمن أجل الاتساق مع منحنى كوزنتس، تحتاج مصر المزيد من اللامساواة وليس التقليل منها، بما أن المستوى المنخفض المفترض من اللامساواة لديها هو نتاج الفقر الإجمالي:

إن تقليص الفقر بين أفقر المصريين قد يستتبع بالضرورة زيادة في اللامساواة، ويمكن تفسير المستوى المنخفض من اللامساواة بمستوى الفقر واسع الانتشار أكثر منه باقتصاد يوزع موارد متزايدة بشكل متساوي لعموم السكان. يماشى هذا مع الفكرة القائلة إن زيادة اللامساواة، عند مستويات منخفضة للغاية من الدخل، قد تكون إشارة إلى تحسن ظروف المعيشة الإجمالية بينما يمكن أن تكون المستويات المنخفضة للغاية من اللامساواة مؤشرًا على فقر واسع الانتشار. (Verme et al., 2014: 11)

في المنظور النيوليبرالي ذاته، فإن الحكومة، وهي تتعامل مع الفقر المرتبط بشكل وثيق بنقص التوظيف، يجب ألا توفر الوظائف، وإنما فقط التدريب والتعليم اللذين يفترض بهما أن يسمحا للقطاع الخاص بالتوظيف، بروح "استراتيجيات تقليص الفقر" الخاصة بالبنك الدولي:

قد يقلل توفير فرص العمل في الحكومة أو القطاع العام من اللامساواة، ولكن قد يترك أيضًا أثرًا سلبيًا على وضع فقر الأسر ويؤدي إلى زيادة الفقر إجمالاً في ضوء الأجور المنخفضة للغاية التي يتم توفيرها لموظفي الحكومة. وتشير النتائج إلى أنه في سياق قرى مصر الأفقر، بعض العوامل الأكثر أهمية التي تؤدي إلى زيادة اللامساواة – مثل زيادة التوظيف وزيادة التعليم – هي الأهداف النموذجية ذاتها لاستراتيجيات تقليص الفقر المراعية للفقراء. ومن ثم، فإن النمو المراعي للفقراء، الذي يصاحبه زيادة في اللامساواة، هو هدف مشروع ينبغي السعي إليه. (Verme et al., 2014, p. 120)

يتناقض هذا الافتراض بشكل واضح مع مسح "الجهاز المركزي للتعبيئة العامة والإحصاء". حيث أظهر بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام 2015 أن متوسط الدخل السنوي من العمل (الأجور) لأسر ريف مصر، التي يعمل عائلها الرئيسي في القطاعين الحكومي أو العام أعلى بشكل هام من الأسر التي يعمل عائلها الرئيسي في أي قطاع آخر، بما في ذلك الأعمال الخاصة والتعاونيات والمنظمات غير الحكومية (الجهاز المركزي، 2016: جدول 3-42).

3.3. ألفاريدو وبيكيتي

بعد وقت قصير من نشر دراسة البنك الدولي، أصدر "منتدى البحوث الاقتصادية" في القاهرة ورقة عمل كتبها فاكوندو ألفاريدو وتوماس بيكيتي (Facundo Alvaredo and Thomas Piketty, 2014)، تقدم وجهة نظر وجيهة مغايرة لدراسة البنك الدولي، وتصرح بوضوح باختلافها مع هذه الأخيرة:

بالطبع، نحن نتفق أن هناك العديد من المصادر المحتملة لعدم الرضى غير قيمة مُعامل جيني أو نصيب العشير الأعلى من الدخل وحدهما... لكننا لا نتفق مع الزعم بأن تفاوتات الدخل في مصر أو الشرق الأوسط ضئيلة كميًا بالمعايير الدولية. (Alvaredo and Piketty, 2014: 4)

وينتقد الكاتبان قبول فريق البنك الدولي بموثوقية مسوح الأسر المعيشية بسبب معقوليتها الإحصائية.

يكاد يكون من المؤكد أن مسوح دخل وإنفاق الأسر، التي يستخدمها الاقتصاديون والمنظمات الدولية عمومًا، تقلل من تقدير مستوى اللامساواة، وقد يكون ذلك بهامش كبير جدًا. ولو أردنا مقارنة أنصبة العشير الأعلى أو الواحد في المائة الأعلى من الدخل، القائمة في مصر (أو في دول شرق أوسطية أخرى)، وبين الأنصبة العليا السائدة في البلاد الأخرى سواء كانت ناشئة أو متقدمة، لاحتجنا لمصادر ضريبية يُعتمد عليها. لكن للأسف، ثمة نقص في مثل هذه المصادر في المنطقة بحيث لا يمكن القيام بمقارنة مُرضية في هذه المرحلة... وحيث أن قلة الشفافية فيما يخص الدخل والثروة قضية هامة في العديد من مناطق العالم (إن لم يكن في معظمها)، تبدو هذه القلة بالغة بوجه خاص في الشرق الأوسط، حتى أنه يمكن القول إنها تثير بذاتها مشكلة مساءلة ديمقراطية، بشكل مستقل نوعًا ما عن مستوى اللامساواة الفعلي. (Alvaredo and Piketty, 2014: 2)

هنا يكمن بالفعل الخلل الرئيسي في ورقة عمل هلاسني وفيرمي وفقًا لألفاريدو وبيكيتي، اللذين يقيمان حجتهم المضادة على حساب إحصائي.

يستخدم هلاسني وفيرمي مسوح دخل الأسر في مصر بين 1999 و2010، ويصلان لمعاملات جيني صغيرة نسبيًا (أقل من 0.35). ومن ثم يتحججان بأن قيمة مقلوب مُعامل باريتو b هي حوالي 1.5-1.7 بما يتماشى مع بلاد أخرى. المشكلة هي أنهما يقارنان مُعامل b المصري بمعاملات تأتي هي أيضًا من مسوح أسر معيشية، وهذه المُعاملات دومًا صغيرة بشكل اصطناعي. ولو قارننا مُعاملهم المقدر بـ 1.5-1.7 بمقلوبات مُعاملات باريتو الأكثر موثوقية والمحسوبة باستخدام بيانات الضرائب، يتبين أن مُعامل b المصري هو في الحقيقة ضئيل للغاية بالمعايير الدولية والتاريخية. طبعًا، يمكن أن تكون مصر الآن على قدر من المساواة معادل لما لدى أكثر البلاد مساواة في التاريخ (مثل الدول الاسكندنافية في ثمانينيات القرن الماضي). لكن هذا لا يبدو معقولًا جدًا... (Alvaredo and Piketty, 2014: 5)

في نظر ألفاريدو وبيكيتي، فإن الطريقة الصحيحة الوحيدة لحساب مُعامل باريتو وأنصبة الدخول العليا في منطقة الشرق الأوسط (بوصفها تشمل الدول العربية في غربي آسيا ومصر) ولعقد مقارنات سليمة مع دول أخرى، إنما تقوم على استخدام بيانات ضرائب الدخل أو بيانات مماثلة، كالضرائب على الإرث أو الثروة. لكن هذا النوع من البيانات ليس متاحًا في معظم دول المنطقة، كما يلاحظ الكاتبان. فإن الشرط الذي يضعه عن حق لحساب التفاوتات الاجتماعية - الاقتصادية بشكل صحيح يجعل هذا الحساب مستحيلًا في المنطقة العربية في الحقيقة. فحتى في البلدان التي تتوفر فيها بيانات الضرائب، فهذه لا تضمن دقة أعلى كثيرًا في حساب اللامساواة. ذلك أن الضرائب على الدخل والأرباح غير سليمة على الإطلاق، ولا يُعتمد عليها في منطقة لا يخضع فيها للضرائب كما ينبغي سوى العاملين بأجر في القطاع الرسمي، الذي يُقدّر بثلاث إجمالي التوظيف في المنطقة، وهي ضرائب تُخصم عادةً من الأجور.

هذا ويثير ألفاريدو وبيكيتي نقطة مهمة ثانية، تتصل بقضية "المجموعة المرجعية" التي نوقشت في دراسة البنك الدولي.

ثم، وأياً كانت أوجه عدم اليقين تلك فيما يخص التفاوتات داخل الدول، لا شك في أن اللامساواة في الدخل كبيرة للغاية على مستوى الشرق الأوسط مأخوذاً ككل – وذلك ببساطة لأن اللامساواة الإقليمية في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كبيرة بصورة خاصة. فطبقاً لحساباتنا المرجعية المعيارية، إن الحصة من إجمالي دخل الشرق الأوسط التي تؤول إلى العشرة في المائة الأعلى من أصحاب الدخل تبلغ حالياً 55 في المائة (مقابل 48 في المائة في الولايات المتحدة، و36 في المائة في أوروبا الغربية، و54 في المائة في جنوب أفريقيا). وفي ظل افتراضات معقولة، قد يزيد نصيب العشرة في المائة الأعلى دخلاً عن 60 في المائة، وقد يتجاوز نصيب الواحد في المائة الأعلى 25 في المائة (مقابل 20 في المائة في الولايات المتحدة، و11 في المائة في أوروبا الغربية، و17 في المائة في جنوب أفريقيا). وربما يعكس السخط الاجتماعي كون التصورات الخاصة باللامساواة وعدم عدالة التوزيع تتحدد من خلال اللامساواة على مستوى المنطقة (و/ أو المستوى العالمي)، وليس من خلال اللامساواة على المستوى الوطني وحده. (Alvaredo and Piketty, 2014, p. 1)

تذهب هذه الفكرة إلى أبعد من التأكيد الشائع على اللامساواة المفرطة بين البلاد العربية، وهي فكرة صائبة تماماً طوّرها لاحقاً ألفاريدو وبيكيتي مع ليديا أسود (Alvaredo et al., 2018). فإنه لصحيح حقاً أن الإحساس بالإحباط في المنطقة العربية ليس قاصراً على اللامساواة داخل البلدان، وإنما يفاقمه أيضاً المستوى الهائل من اللامساواة الاجتماعية على صعيد المنطقة برمتها، إذ يُنظر إليها كوحدة جيوسياسية واحدة. في هذا الصدد، فإن انتشار وسائل المعلومات والاتصالات ليس هو فقط الذي يفعل فعله، وإنما أيضاً، وبدرجة عالية، الخبرة المباشرة التي تكونت لدى ملايين العمال المهاجرين العرب – غالبيتهم مصريين – الذين شاهدوا الإسراف المظهري، والمتباهي في العادة، لأغنى الأغنياء في دول النفط والغاز الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي.

في هذا الصدد أيضاً، فإن تراث "الاشتراكية العربية" لسنتين القرن الماضي – وخصوصاً تنديده بالتهب الغربي للموارد الطبيعية للمنطقة العربية، منظوراً إليها على أنها ملك "الأمة العربية" برمتها – يظل محورياً في تحديد الإحساس العميق بالظلم الاجتماعي الذي يسود في المنطقة. هذا التراث – الذي لا زالت قاعدته الرئيسية هي مصر نفسها، حيث يبقى موضوعاً لحنين شائع للماضي – لا يستحث بشكل مصطنع إحساساً باللامساواة في منطقة تزداد فيها المساواة بعكس الإحساس. بل إن ذكرى التراث تتجدد وتنتشط بشكل وثيق الصلة بالمشهد الصادم لفقوة اجتماعية لا تتي تتوسع على مستوى كل بلد كما على مستوى المنطقة بأسرها.

4.3. اختبار أسعار المنازل

إن تحدي ألفاريدو وبيكيتي لتحليل هلاسني وفيرمي ولتقرير البنك الدولي المبني عليه في عام 2014، دفع فريقاً من ثلاثة باحثين لدى البنك الدولي، هم روي فان در فايدة وكريستوف لاكنر وإيلينا إيانتشوفيتشينا، إلى فحص التقديرات المتعارضة في ضوء الدليل الذي تقدمه أسعار المنازل كمؤشر على دخل الفئة الأعلى في توزيع الدخل. وقد نشروا نتائج دراستهم أولاً في ورقة عمل صدرت في عام 2016 (Weide et al., 2016).

نقطة البداية لدى الفريق هي الملاحظة المتفق عليها بأن المسوح المعيشية للأسر تخفق في التقاط قمة هرم الدخل. لتأكيد ذلك في الحالة المصرية، يقارنون بين شريحة الواحد في المائة الأعلى في مسح الأسر المعيشية وبين كبار المدراء التنفيذيين في الشركات، مستخدمين بيانات عن أجور هؤلاء المدراء من "باي سكيل" (Payscale)، وهي شركة على الانترنت تقدم معلومات عن المرتبات والمكافآت والبدلات. قام الفريق بحساب الأجر الكلي لكبار المدراء التنفيذيين في الشركات، الذين يمثلون 2 في المائة من المشاركين في المسح. ووجد أن وسيط دخل هؤلاء أقرب إلى الدخل الأقصى في المسح مما هو لوسيط دخل الواحد في المائة الأعلى دخلاً، وأن الدخل الأقصى الذي يحصل عليه مديرو الشركات أعلى بكثير من الدخل الأقصى الذي يسجله المسح، بما يؤكد أن "مسح الأسر المعيشية يقلل من تمثيل الأسر الأعلى دخلاً، لاسيما أسر مديري الشركات التنفيذيين الأعلى دخلاً" (Weide et al., 2016: 15–16).

يعترف الفريق أيضاً بأن محاولة هلاسني وفيرمي لتعويض غياب بيانات ضريبة الدخل في مصر بنمذجة البيانات المتاحة من مسح الأسر التي تعتبر معيوبة، وبإعادة تعيين الأوزان النسبية فيها، لم تكن مقنعة لأن "أي تصحيح يعتمد فقط على المسح لن يحل التحيز لأدنى في حسابات اللامساواة" (Weide et al., 2016: 3). بدلاً من ذلك، استخدم الفريق بيانات عن أسعار المنازل تم تجميعها من خلال قوائم الأسعار العقارية المتاحة في المجال العام في 2015/2014 لتقدير الفئة العليا من توزيع الدخل بحساب العلاقة بين سعر المنزل ودخل الأسرة المسجل في المسح. ويشير الفريق إلى أن هذا يتطلب "ابتكارين منهجيين" في دراسة الدخل العليا:

أولاً، لن نقوم برصد دخل أو إنفاق الأسر الفعلي (كما هو الحال في بيانات السجلات الضريبية) وإنما مؤشر يتنبأ بهما. وثانياً، لا يتم عادة الحصول على قاعدة بيانات بقوائم أسعار المنازل باستخدام تصميم محدد للعينة. لذلك، فمن غير المضمون أن تمدنا البيانات بعينة ممثلة على المستوى الوطني، ويمكن تخمين أنها ستكون متحيزة للمراكز الحضرية الكبيرة. (Weide et al., 2016: 3)

إن الاستنتاج الذي وصل إليه فريق البحث الثلاثي يدعم الشك الشائع في أن الأرقام الرسمية تقلل بشكل كبير من تقدير اللامساواة في مصر: فقد وجد أنه عندما تؤخذ أسعار المنازل في الحسبان، يرتفع معامل جيني بشكل ملحوظ من 36.4 إلى 47 (Weide et al., 2016: 24). ويعني هذا ضمناً أن معامل جيني هو أعلى بعد على صعيد البلد ككل، نظراً للمستوى المريع من الفقر المدقع في ريف مصر.¹⁸ وعلى أساس حساباته المرتبطة بأسعار المنازل، يقدر الفريق أن "هناك ما يقرب من 170 أسرة في القاهرة يتجاوز إنفاقها العائلي مليون دولار سنوياً"، مع اعتقاده أن هذا التقدير "محافظ بالأحرى" (Weide et al., 2016: 25). غير أنه من المستغرب أن ورقة الفريق الصادرة في عام 2016 تحيل إلى مسح للأسر صادر في 2010/2009 (Weide et al., 2016: 16)، بينما لم يُجرِ الجهاز المركزي مسحاً معيشياً للأسر في ذلك العام. بل أجرى الجهاز المركزي بحثاً للدخل والإنفاق والاستهلاك في العام السابق 2008/9، وكان آخر المسوح التي تم استكمالها قبل انتفاضة 2011. أما البحث التالي فقد أجراه الجهاز في 2010/11 وأكمّله بعد سقوط حسني مبارك.

وفي نسخة للورقة نفسها تمت مراجعتها ونُشرت في أكتوبر 2018، في ملحق لمجلة *Review of Income and Wealth* مخصص لموضوع "الفقر واللامساواة والربيع العربي"، يحيل فريق الكتاب بشكل صحيح هذه المرة إلى مسح عام 2009/2008، بدون تفسير للتغيير. كما يستخدم عددًا أكبر بشكل ملحوظ من المشاهدات الإحصائية مأخوذة من المسح المعيشي للأسر (10،763) مقارنة بالرقم الذي استخدمه في ورقة العمل (6،935). ويراجع الفريق أرقامه بناءً على ذلك: بينما يبلغ معامل جيني لحضر مصر محسوباً على أساس مسح الأسر لعام 2009/2008 رقم 38.5، يزداد بما يفوق الثلث عندما تؤخذ أسعار المنازل في الحسبان ليصل إلى 51.8 (Weide et al., 2018: 76–77). كما عدا تقدير فريق الباحثين بعد المراجعة أن "هناك ما يقرب من 300 أسرة في مصر يتجاوز دخلها العائلي مليون دولار أمريكي سنوياً"، والفريق لا يزال يعتبر هذا التقدير "محافظاً للغاية" (Weide et al., 2018: 77).

4. إعادة مصر إلى السياق الإقليمي: الإسكوا

في عام 2015، توصل باحثان من "لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا" (الإسكوا)، هما خالد أبو إسماعيل ونيرانجان سارانجي، إلى استنتاج مماثل فيما يخص لامعقولية أرقام اللامساواة الرسمية المنخفضة والمتناقضة في مصر.¹⁹ ومن خلال دراسة التغيرات في متوسط الإنفاق الحقيقي للفئات المختلفة من هرم الدخل في مصر بين عامي 2000 و2011 على أساس مسح الجهاز المركزي للأسر المعيشية، وجدان أن على مدار تلك الفترة "شهدت الأسر المصرية الفقيرة تراجعاً في متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الحقيقي بحوالي 1.54 في

¹⁸ "مؤشر الفقر متعدد الأبعاد (MPI) ... يُظهر أن المنطقة العربية تمتلك أعلى معدل لفقر الريف مقارنة بالحصص (3.5) بني كافة مناطق العالم النامي، فيما عدا أمريكا اللاتينية والكاريبي." (UNDP, 2016: 24). وعن الفقر والإقصاء الاجتماعي في مصر، انظر بوش وعاب (Bush and Aye, 2012).
¹⁹ تكون "لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا" (إسكوا، ESCWA) من 18 دولة من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، جميعها أعضاء في جامعة الدول العربية. غير أنها ضمت بعض الباحثين التقديني على مدار السنين، مثلها في ذلك مثل هيئات بحثية أخرى للأمم المتحدة.

المائة مقابل زيادة بقيمة 8.96 في المائة للمجموعات الموسرة"، بينما شهدت "المجموعات المعرضة للفقير والطبقة الوسطى" زيادات في نصيب الفرد من الإنفاق بنسب 1.75 و 1.92 في المائة، بالترتيب. ومن ثم يلاحظ أن هذه النتائج تشير إلى "تفاوت متزايد بين طبقات السكان" (Abu-Ismaïl and Sarangi, 2015: 16).

في العام ذاته، نشر الكاتبان نفسيهما، بالإضافة إلى باحثين آخرين من الإسكوا، دراسة عن الفقر واللامساواة في المنطقة العربية (Sarangi et al., 2015). وفي تحدٍ معلن للمنظور الرسمي للبنك الدولي كما عبّر عنه هلاسني وفيرمي، يقرن كتاب الدراسة الأخيرة ما أسموه "سرديّة النمو الرسمية" (الإنفاق النهائي الخاص على الاستهلاك في الحسابات القومية) بالسرديّة القائمة على مسوح إنفاق الأسر على الاستهلاك. فتجد الدراسة "تبايناً كبيراً ومتزايداً" بين نصيب الفرد من الإنفاق القومي النهائي للأسر في الحسابات القومية ونصيب الفرد من إنفاق الأسر الاستهلاكي في مسوح عينة من البلدان العربية، بما يتناقض مع "صورة اللامساواة المنخفضة والمستقرة" الرسمية في البلاد العربية (Sarangi et al., 2015: 6-7).

يجب أن يكون الفارق بين المؤشرين طفيفاً ومماثلاً عبر الزمن عندما تؤخذ في الحسبان جوانب حسابهما المتعددة، إلا أن النتائج تكشف تبايناً كبيراً في كل بلدان العينة. ففي مصر، على سبيل المثال، يصل نصيب الفرد من الاستهلاك النهائي للأسر إلى 2.6 ضعف ما يرصده المسح على أساس نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي. وتظهر مستويات عالية مشابهة من التباين في عُمان والأردن وتونس. والأمر المهم هو أن الفجوة بين المقياسين تزيد عبر الزمن في كل البلدان. وتوفر التمريبات التجريبية من بلاد عديدة والتحليل المفاهيمي أساساً للتأكيد على أن التباين المتزايد يشير إلى زيادة في اللامساواة عبر الزمن، حتى لو أخذنا في الاعتبار أن مسوح إنفاق الأسر قد تغفل بعض جوانب الإنفاق، وأن الإنفاق النهائي القومي للأسر يتضمن بعض المكونات التي لا تغطيها مسوح استهلاك الأسر. (Sarangi et al., 2015: 6)

في عام 2018، أصدرت الإسكوا تقريراً هاماً عن اللامساواة في المنطقة العربية، يبدأ ببحث الجذور التاريخية للانتفاضة العربية تحت عنوان "تراكم اللامساواة"، وتحت عنوانان فرعيان بليغان بشكل مماثل: "صعود وتراجع الدولة"، و"من النمو الذي تقوده الدولة إلى نمط غير متوازن من الرأس مالية" (ESCWA, 2018: 11-21). يصف التقرير ما يسميه "تقليصاً مفرطاً للدولة" خلال الثمانينيات والتسعينيات بفعل برامج التكيف المالي - دون الذهاب إلى حد التذكير بأن المؤسسات المالية الدولية هي التي رعت هذه البرامج، إن لم ترفضها.

وتقدم مصر مثلاً صارخاً عن هذا التقليص: فبين ذروته في السبعينيات وعام 1998، تراجع الإنفاق الحكومي المصري من 62 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 25 في المائة. "تم تخفيض دعم السلع الاستهلاكية بأقصى درجة أثناء فترة برنامج التكيف. في مصر، تراجع الدعم من نسبة هائلة بلغت 23 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، عند ذروته في السبعينيات، إلى أقل من 2 في المائة عند نهاية فترة التكيف في التسعينيات (ESCWA, 2018: 16). وقد تراجع الاستثمار العام بشكل ضخم في مصر خلال الفترة ذاتها، من ذروة 19 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 8 في المائة. وكانت نتيجة ذلك أن معدلات النمو انخفضت بعد الثمانينيات (ESCWA, 2018: 11-14). فكان من الطبيعي أن يتسبب الأمر بارتفاع متواصل في البطالة.

هذا ويواصل التقرير بوصف صعود رأس مالية المحاسيب والفساد في المنطقة العربية، وكذلك العوامل السياسية التي أدت إلى انفجار عام 2011 على هذه الخلفية. هذه الصورة العامة تشكل استهلالاً لتقييم يجريه التقرير لأثر هذا التحول على اللامساواة. وهو يغفل في هذا المجال النتائج الهامة لورقة العمل التي قدمها فايده وآخرون (Weide et al., 2016) والموصوفة أعلاه، كما يغفل بما هو مدهشاً أكثر النتائج الهامة بالقدر ذاته لورقة سارانجي وآخرين (Sarangi et al., 2015)، برغم أن كتابها الأربعة باحثون بالإسكوا واثنتان منهم مذكوران بالاسم في كلمات الشكر التي تصدر التقرير لحضورهما اجتماعاً خاصاً بمراجعتهم قبل النشر.

يذكر تقرير الإسكوا لعام 2018، مشيراً إلى "لغز اللامساواة العربية"، أن "مراقبي المنطقة المتمرسين يتفقون على

20 كان الباحثان قد قدما نسخة أولية من ورقة العمل تلك قبلها بستتني، أشارت إلى تراجع مدهش بنسبة 23 في المائة في متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الحقيقي لكل الأسر، يتراوح بين 24 في المائة لدى الفقراء و16 في المائة لدى المسورين (Abu-Ismaïl and Sarangi, 2013: 17). ومثلما مثل نظائهم في البنك الدولي الذين ناقشهم القسم السابق من هذه المقالة، لم يقدم باحثا الإسكوا أي تفسير للتغيير في النسخة الجديدة من ورقتهم.

أن اللامساواة لا بد وأنها ترتفع في المنطقة، حتى لو لم يكن ذلك مرئيًا في البيانات" (ESCWA, 2018: 29). في هذا الإطار، يقر التقرير بالتحفظات على المسوح المعيشية للأسر، التي عبر عنها باحثون كثيرون، محيلاً إلى دراسة ألفاريدو وآخرين (Alvaredo et al., 2017) على وجه الخصوص. على ذلك، وبما أنه "من المقبول افتراض أن التقليل في تقدير اللامساواة بسبب غياب الدخل العليا لا يتغير كثيرًا عبر الزمن ولا مع اختلاف البلدان" (ESCWA, 2018: 31)، فإن التقرير يستخدم البيانات المتاحة لمقارنة عبر الزمن وبين البلدان هي محط تركيزه الرئيسي. وينتهي بإظهار ما يشبه موقفًا توفيقياً، يقر بلا تمحيص بوجود "اتجاه إلى الانخفاض في اللامساواة في الدخل" (ESCWA, 2018: 34)، في بعض البلاد، بما فيها مصر وتونس، بتناقض صارخ مع سردية الفصل الأول من التقرير، وفي الوقت نفسه يسلم بأن:

ثمة ما يدعو إلى الاعتقاد أن الطفرة النفطية لسنوات 2004-2014، التي جلبت ثروة هائلة للمنطقة، قد تكون زادت من نصيب الدخل العليا بما يتخطى ما يمكن لتقديرات الاستقراء الخارجي لبيانات المسح أن تكشف. ... والسبب في ارتفاع اللامساواة بالارتباط بتدفق عوائد النفط بسيط: فتحويل الريوع النفطية للأفراد الخواص يتبع درجياً تحده العائلة وشبكات الزبونية، التي بطبيعتها ترفع الدخل العليا بدون سواها، وتزيد بالتالي اللامساواة الإجمالية. (ESCWA, 2018: 37)

عموماً، فإن توازن الحجج والنتائج المستحدثة بشأن اللامساواة الاجتماعية في مصر في السنوات التي أعقبت "الربيع العربي" يميل بشكل واضح لصالح نقاد أطروحة اللامساواة المنخفضة والمتناقضة. بيد أن هذا لم يكن كافيًا ليؤدي بالمؤسسات المالية الدولية إلى الحيد عن تلك الأطروحة.

5. الربيع العربي في منظور البنك الدولي

في مثال بارز آخر، بل وأكثر فداحة، على التضارب الذي يمكن أن يوجد بين أوراق العمل التي يكتبها باحثون أفراد في المؤسسات الحكومية الدولية وبين المنتج الرسمي لهذه المؤسسات، نشر البنك الدولي في العام ذاته، 2018، دراسة هامة عن اقتصاديات الربيع العربي وما بعده. مؤلفة الدراسة الرئيسية هي إيلينا إبانتشوفيتشينا، وهي باحثة من الباحثين الثلاثة الذين كتبوا الورقة الخاصة بأسعار المنازل لفايده وآخرين (Weide et al., 2016, 2018). وقد ورد في تقديمها، في الدراسة، أنها عملت "تحت الإشراف العام" لشانتيانان ديفاراجان، الذي كان وقتها كبير اقتصاديي البنك الدولي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا قبل أن يُعين في منصب المدير الأول لاقتصاديات التنمية في البنك الدولي. وتشير الدراسة إلى أن شريكها في ورقتي فايده وآخرين قدما بعض الإسهام فيما يتعلق باللامساواة الاقتصادية.

لذا جاز لنا أن نتوقع أن الدراسة الجديدة لن تستمر في محاولة اختزال رؤية اللامساواة الاجتماعية الفعلية المتصاعدة في "الربيع العربي" إلى مجرد تصور خاطئ لنمط فعلي من اللامساواة المنخفضة والمتناقضة – وهو الحل الذي قدمه البنك الدولي لـ"لغز اللامساواة العربية". غير أن الدراسة تتبنى كلياً وجهات النظر التي عبر عنها هلاسني وفيرمي سنة 2013 والتي أعاد التأكيد عليها تقرير البنك الدولي عن اللامساواة في مصر، الذي كتبه فيرمي وآخرون في عام 2014. وكما هو بين بشكل واضح في ملخص نتائجها، تؤكد الدراسة على وجهة نظر وهي تقر باحتمال صحة وجهة النظر المضادة:

[الدراسة] تستبعد اللامساواة المرتفعة والمتصاعدة كسبب لانخفاضات "الربيع العربي". وتجد أن اللامساواة في الإنفاق في معظم البلاد العربية كانت منخفضة إلى معتدلة في السنوات السابقة لانخفاضات، بالرغم من أن البيانات قد تكون قللت من تقديرها بصورة هامة بسبب إغفالها للدخول العليا، كما يتبين بالنسبة لمصر وبلاد أخرى عبر العالم... (lanchovichina, 2018: 11)

طبعاً، لم يكن ممكناً أن تتجاهل الدراسة نتائج بحث فايده وآخرين بشأن أسعار المنازل. فهي تلخصها، مؤكدة أنها "توفر دليلاً على أن مستوى اللامساواة في حضر مصر قد جرى تقديره بأقل من حقيقته بنسبة هامة". إلا أنها

تزيح نتائج البحث جانبًا بعد ذلك بتأكيدهما بصورة قطعية على "ميل اللامساواة في الإنفاق في تونس ومصر إلى الانحدار"، محيلة إلى دراسات مستندة إلى البيانات الرسمية نُشرت عامين قبل صدور ورقة فايده وآخرين الأولى في عام 2016 (lanchovichina, 2018: 32–33). وبما يتماشى مع التحليل السائد في المؤسسات المالية الدولية عن "الربيع العربي"، تختصر الدراسة الانتفاضة الإقليمية إلى هبة لفئات ميسورة مستاءة: "إن الذين هبوا للاحتجاج على الوضع القائم هم بغالبيتهم أناس من الطبقة الوسطى والميسورين نسبيًا"، هذا ما تؤكدته الدراسة (lanchovichina, 2018: 117) – وهو توصيف من شأنه أن يفاجئ أولئك الذين شاركوا في الانتفاضات الإقليمية.

بالطبع، فإن "الطبقة الوسطى" مفهوم مطاط للغاية، وتقر الدراسة بالنقاش حول هذه القضية محيلةً إلى نسخة أقدم من ورقة أبو إسماعيل وسارانجي (Abu-Ismaïl and Sarangi, 2013). وبدون التعرّيج على هذا النقاش هنا لعدم كفاية المساحة، تكفي الإشارة إلى الفجوة الضخمة بين بلاد المنطقة وفقًا للمعيار الذي اختارته الدراسة: "كانت الطبقة الوسطى الأصغر في مصر وسورية، حيث شكلت ما بين 10 و15 في المائة من السكان، وكانت الأكبر في تونس والصفة الغربية وغزة، حيث تنتمي غالبية السكان للطبقة الوسطى" (lanchovichina, 2018: 45). ومع ذلك، بالرغم من أن التقدير الخاص بمصر معقول، تعتبر الدراسة أن الانتفاضة المصرية هي انتفاضة "الطبقة الوسطى" و"الميسورين نسبيًا" حتى ولو كانت نسبتهم محدودة. أما الدليل الوحيد الذي تقدمه دعمًا لذلك فهو شكل بياني مبني على نتائج "البارومتر العربي"، وهو اسم شبكة للبحوث واستطلاعات الرأي تضم جامعتي برينستون وميشيغان الأمريكيتين مع شركاء عرب.²¹

فيما يخص مصر، استطلع "البارومتر العربي" آراء 1,219 شخصًا في يونيو 2011 (Arab Barometer, 2011: 3)، وهي عينة منتقاة من عينات مسوح الأسر التي يجريها "الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء". ولم يكن المقصود من الاستطلاع في الأساس دراسة الانتفاضة (Soltau et al., 2011)، وبالتالي فإن 8 في المائة فقط ممن استطلعت آراؤهم أقرّوا بمشاركتهم في الاحتجاجات الثورية، أي أقل من مائة شخص. وبين هذا العدد الضئيل من الذين صرحوا بمشاركتهم، كانت نسبة من ينتمون للخمسة الأخير (الأغنى) والخمس الثالث من شرائح الدخل أكثر من 20 في المائة، بينما كانت النسبة أقل للخمسة الأول (الأفقر) والثاني والرابع. هذه العينة المحدودة جدًا من المحتجين كانت كافية مع ذلك لإباحتي برينستون المنخرطين في عمل "البارومتر العربي" كي يؤكدوا على أن "معظم المشاركين في الثورة المصرية جاؤوا من الطبقة الوسطى" (Beissinger et al., 2012: 17)، وهو استنتاج تبنته دراسة البنك الدولي لعام 2018 بكل سرور.

هذا الشغف بتبني مثل هذه الرؤية المخالفة للبدئية، والتي أبطلتها طائفة واسعة من الملاحظات – على غرار فكرة أن اللامساواة في الإنفاق منخفضة جدًا في مصر – هي حالة نمطية من التحيز التأكيدى. فهذه الرؤى تتوافق بشكل متقن مع الأطروحة النيوليبرالية التي تقول إن "الربيع العربي" لعام 2011 كان بالأساس ثورة طبقة وسطى "معتصرة"، أحبطتها العراقيل التي تعوق الإثراء الخاص – وهو منظور تعيد دراسة إياننتشوفيتشينا تأكيده بتواصل مع ورقة هلاسني وفيرمي لعام 2013 ودراسة فيرمي وآخرين عن مصر الصادرة عن البنك الدولي في عام 2014. إن الغاية هنا هي ما عبر عنه هرناندو دي سوتو (Hernando de Soto, 2011) بفجاجة في تقييمه لـ"الربيع العربي"، مشيرًا إلى محمد بوعزيزي، البائع التونسي المتجول الشاب والفقير الذي أطلق شرارة الهبة الثورية بإحراق نفسه يوم 17 ديسمبر 2010: "وصلت قوى السوق إلى العالم العربي – حتى وإن لم تدعها الحكومات. وعلى القادة السياسيين أن يدركوا أنه، منذ أن أشعل بوعزيزي نفسه وهبًا أقرانه احتجاجًا، لم يعد فقراء العرب خارج السوق، بل باتوا داخله، بجانيهم بالضبط".

تتوافق دراسة إياننتشوفيتشينا بشكل جوهري مع منظور من هذا النوع. فيتقدمها تقليل الوظائف العامة وتقليص الدعم الحكومي للمواد الغذائية الأساسية وأسعار الطاقة كعلاجات ضرورية، تحدد مشكلة المنطقة في القيود التي لا تزال مفروضة على القطاع الخاص وتورد التوصيات التالية في خلاصة نتائجها:

21 يمثل "البارومتر العربي" بصورة نموذجية ما طالما حذر منه نقاد صناعة استطلاع الرأي (أنظر Bourdieu, 1993).

بعد عقود من سيطرة الدولة، يجب تمكين المواطنين ليصبحوا مشاركين نشطين في الاقتصاد الخاص. ومن أجل تمكين ريادة الأعمال الخاصة، على الحكومات أن تظهر التزامها بالإصلاحات المؤاتية لقطاع الأعمال، التي تقلل تكاليف القيام بالأعمال، وتقلص القوانين المعقدة التي تحمي ريع الشركات ذات الصلات السياسية، وتضمن التطبيق المنصف للقوانين؛ وعليها أيضاً أن تقوم باستثمارات تكمل الاستثمار الخاص ولا تنافسه. (Ianchovichina, 2018: 18)

في تباين حاد مع جوانب الديمقراطية وحكم القانون فيما تطلق عليه المؤسسات المالية الدولية اسم "الحكم الرشيد"، فإن هذه المؤسسات لا تفرض على الحكومات العربية بشكل منهجي سوى الإجراءات النيوليبرالية في التقشف وإلغاء النظم عندما تتردد الحكومات في تطبيقها خوفاً من إثارة الغضب الشعبي. وتقدم مصر المثال الأشد فداحة عن المنطق الطبيعي لهذه السياسة: فقد احتاج الأمر إلى أكثر الأنظمة التي عرفتها البلاد تسلطاً وأشدّها غشماً في القمع منذ عقود لكي يُطبق بدءاً من نوفمبر 2016 النطاق الكامل من الإجراءات التقشفية والمالية لمصالح قطاع الأعمال التي كان صندوق النقد الدولي يطالب بها منذ سنين عديدة، والتي لم يستطع أي رئيس سابق فرضها على سكان مصر.²² وكما كان متوقعاً تماماً، أدى ذلك إلى تراجع إضافي قاسٍ في مستوى معيشة معظم المصريين وزيادة حادة في الفقر.

تؤكد ذلك نتائج بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك الذي أجراه الجهاز المركزي في 2018/2017، التي تكشف عن ارتفاع سافر في الفقر: فقد قفزت نسبة المصريين الذين يعيشون تحت خط الفقر القومي من 27.8 في المائة في 2015 إلى 32.5 في المائة في 2018/2017 (الجهاز المركزي، 2019: 77). وقد تأجل نشر النتائج الجديدة من يناير حتى يوليو 2019 بسبب "اعتراض جهات عليا في الدولة"، وفقاً لموقع إخباري مطلع (مدى مصر، 2019). وبالرغم من ذلك، فقد ظل معامل جيني منخفضاً بشكل لافت للنظر عند 0.30 منذ عام 2015 طبقاً لنتائج المسح ذاته (الجهاز المركزي، 2019: 81). بيد أن هبة الليثي، وهي أستاذة إحصاء في جامعة القاهرة أشرفت على مسح 2018/2017، اعترفت، في مقابلة صحفية مثيرة للاهتمام، بأن الطريقة التي يتم استخدامها في حساب معامل جيني لا تعكس القدر الحقيقي للمساواة في البلد (كساب، 2019).

والحال أن نسبة المصريين الذين يعيشون تحت خط الفقر القومي كادت تتضاعف بين 2000/1999 و2018/2017، حيث قفزت من 16.7 إلى 32.5 في المائة، بحسب المسح الرسمي الجديد (الجهاز المركزي، 2019: 77). وقد زادت نسبة من يعيشون في فقر مدقع بلا قدرة على تلبية احتياجاتهم الإنسانية الأساسية بأكثر من الضعف خلال الفترة ذاتها، لتقفز من 2.9 إلى 6.2 في المائة (المرجع السابق). هذه هي الحقيقة النتائج المعلنة الأكثر فداحة لتحرير اقتصادي استفاد منه بصورة أساسية الفساد والمحسوبية، وتسبب في ارتفاع حاد في اللامساواة الاجتماعية إذ أصبحت قمة الهرم الاجتماعي أكثر غنى من أي وقت مضى بينما يزيد عجز الفئات الدنيا عن الوفاء بحاجاتها الأساسية.

ويجبر التسليم بهذه السببية على الإقرار بالحاجة إلى سياسات مختلفة جذرياً تجمع بين استعادة الدور الاجتماعي والتنموي للدولة،²³ بالإضافة إلى اشتراطات تتمحور حول خطوات ملموسة نحو تحقيق "الحكم الرشيد" (بلغة المؤسسات المالية الدولية) بمعنى التغيير الديمقراطي. بيد أن ذلك يتطلب قطيعة حاسمة مع النموذج النيوليبرالي الذي كانت المؤسسات المالية الدولية حامياته الغيورات منذ إنشاء توافق واشنطن في ثمانينيات القرن الماضي.

22 عن السياق السياسي الذي مهد لإجراءات نوفمبر 2016، انظر الأشقر (2016).

23 باعتبار صندوق النقد نفسه، "تطلب زيادة الاستثمار العام في الدول العربية الانتقالية بنسبة 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بشكل تراكمي على مدار خمس سنوات، تمويلًا بقيمة 24 مليار دولار، بينما ستزيد النمو والتوظيف بشكل هام" (Finger and Gressani, 2014: 12). من أجل رؤية بديلة للسياسات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية على أساس العدالة الاجتماعية، انظر التقرير الذي حرره سلام سعيد (2017).

خاتمة

إن العقائدية بالتأكيد سمة مركزية من سمات النموذج النيوليبرالي. فإن منظورًا يتعمى في مواجهة الأدلة التجريبية الفاضحة على فشله، لاسيما في المنطقة العربية، ويزعم أنه يملك وحده الحقيقة الاقتصادية، يصر على المضي قدمًا بتوصياته السياسية بعكس كل الترجيحات. وهو يتناسى هكذا أنه أطاح النموذج الكينزي بإلقاء اللوم عليه إزاء ركود السبعينيات العالمي، وهي أزمة كانت دون شك أكثر اعتدالاً من "الركود الكبير" الذي أخذ يتجلى منذ عام 2007.

هكذا فإن المؤسسات المالية الدولية، وهي تتصرف كحاميات للعقيدة النيوليبرالية، تتجاهل في المنطقة العربية بشكل متعمد كون وصفاتها مسؤولة إلى حد بعيد عن الانفجار الاجتماعي - السياسي الهائل الذي أطلق عليه اسم "الربيع العربي"، وعن زعزعة الاستقرار طويلة الأمد التي دشنها في المنطقة. وليس هناك مثال عن هذا العمى الاختياري أفضل من الإصرار على اعتماد الفكرة غير المعقولة على الإطلاق القائلة إن المنطقة العربية هي إحدى مناطق العالم حيث اللامساواة الاجتماعية على أقلها.

- Abdel-Fadil, M. (1980) *The Political Economy of Nasserism: A Study in Employment and Income Distribution Policies in Urban Egypt, 1952–72*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Abdellatif, P., P. Pagliani and E. Hsu (2019) *Leaving No One Behind: Towards Inclusive Citizenship in Arab Countries*. Arab Human Development Report Research Paper. New York: UNDP.
- Abu-Ismaïl, K. and N. Sarangi (2013) 'New Approach to Measuring the Middle Class: Egypt'. Working Paper. Beirut: ESCWA.
- Abu-Ismaïl, K. and N. Sarangi (2015) 'Rethinking the Measurement of the Middle Class: Evidence from Egypt'. WIDER Working Paper 2015/023. Helsinki: UNU-WIDER.
- Achcar, G. (2009), 'Estabilidad e inestabilidad en Egipto: una mirada de cerca al reciente crecimiento económico', ICEX (eds), *Claves de la Economía Mundial 2009*, pp. 455–61. Madrid: Instituto Español de Comercio Exterior; original English text available at: <https://eprints.soas.ac.uk/10365/> (accessed: 6 January 2020).
- Alvaredo, F. and T. Piketty (2014) 'Measuring Top Incomes and Inequality in the Middle East: Data Limitations and Illustration with the Case of Egypt'. Working Paper 832. Cairo: Economic Research Forum.
- Alvaredo, F., L. Assouad and T. Piketty (2018) 'Measuring Inequality in the Middle East 1990– 2016: The World's Most Unequal Region?'. WID.world Working Paper 2017/15. Paris: World Inequality Lab.
- Arab Barometer (2011) 'Wave II: Technical Report, 2010–2011'. Princeton: Arab Barometer.
- Beissinger, M., J. Amaney and K. Mazur (2012) 'Who Participated in the Arab Spring? A Comparison of Egyptian and Tunisian Revolutions'. Paper. Department of Politics, Princeton University.
- Benar, H. (2007) 'Has Globalization Increased Income Inequality in the MENA Region?', *International Journal of Economic Perspectives* 1(4): 195–211.
- Bibi, S. and M. Nabli (2010) 'Equity and Inequality in the Arab Region'. *Policy Research Report 33*. Cairo: Economic Research Forum.
- Bourdieu, P. (1993) 'Public Opinion Does Not Exist', in *Sociology in Question*, pp. 149–57. London: Sage Publications.
- Bush, R. (2004) 'Poverty and Neo-Liberal Bias in the Middle East and North Africa', *Development and Change* 35(4): 673–95.
- Bush, R. and H. Ayeb (eds) (2012) *Marginality and Exclusion in Egypt*. London: Zed Books.

Cooper, M. (1983) 'State Capitalism, Class Structure, and Social Transformation in the Third World: The Case of Egypt', *International Journal of Middle East Studies* 15(4): 451–69.

De Soto, H. (2011) 'The Free Market Secret of the Arab Revolutions'. *Financial Times*, 8 Nov.

EBRD, EIB and World Bank (2016) *What's Holding Back the Private Sector in Mena? Lessons from the Enterprise Survey*. Washington, DC: World Bank.

ECLAC (2018) *The Inefficiency of Inequality*. Santiago: ECLAC.

El Jamal, S. and Hanafi, S. (2018), 'Framing Arab Poverty Knowledge Production: A Socio- Bibliometric Study', in Elizaga, R.S. (ed), *Facing an Unequal World: Challenges for Global Sociology*, pp. 175–94. London: Sage Publications.

ESCWA (2008) *Survey of Economic and Social Developments in the Escwa Region 2007– 2008*. Beirut: UN ESCWA.

ESCWA (2018) *Inequality, Autonomy and Change in the Arab Region*. Beirut: UN ESCWA.

Finger, H. and D. Gressani (eds) (2014) *Toward New Horizons: Arab Economic Transformation Amid Political Transitions*. Washington, DC: IMF.

Gatti, R. et al. (2013) *Jobs for Shared Prosperity: Time for Action in the Middle East and North Africa*. Washington, DC: World Bank.

Hlasny, V. and P. Verme (2013) 'Top Incomes and the Measurement of Inequality in Egypt'. Policy Research Working Paper 6557. Washington, DC: World Bank.

Hosseinzadeh, E. (1989) *Soviet Non-Capitalist Development: The Case of Nasser's Egypt*. New York: Praeger.

Ianchovichina, E. (2018) *Eruptions of Popular Anger: The Economics of the Arab Spring and Its Aftermath*. Washington, DC: World Bank.

ISSC and IDS (2016) **التقرير العالمي للعلوم الاجتماعية: تحدي حالات عدم المساواة، مسارات من أجل تحقيق عالم يسوده العدل**. Paris: UNESCO.

Lübker, M. (2004) 'Globalization and Perceptions of Social Inequality', *International Labour Review* 143(1–2): 91–128.

Lübker, M. (2007) 'Inequality and the Demand for Redistribution: Are the Assumptions of the New Growth Theory Valid?', *Socio-Economic Review* 5(1): 117–48.

Piketty, T. (2014) *Capital in the Twenty-First Century*, trans. from the French by A. Goldhammer. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Saranghi, N., K. Abu-Ismaïl, H. El-Laithy and R. Ramadan (2015) 'Towards Better Measurement of Poverty and Inequality in Arab Countries: a Proposed Pan-Arab Multipurpose Survey'. Working Paper. Beirut: ESCWA.

- Sen, A. (2000) 'Social Justice and the Distribution of Income', in A. Atkinson and F. Bourguignon (eds), *Handbook of Income Distribution*, Vol. 1, pp. 59–85. Amsterdam: North- Holland.
- Solodovnikov, V. and V. Bogoslovsky (1975) *Non-Capitalist Development: An Historical Outline*, trans. from the Russian by A. Bratov. Moscow: Progress Publishers.<https://archive.org/details/NonCapitalistDevelopmentAnHistoricalOutline> (accessed: 6 January 2020).
- Soltan, G., A. Qamha and S. 'Asilah (2011) 'The Arab Barometer Project: Arab Republic of Egypt'. Cairo: Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies.
- UNDP and AFSD (2002) *Arab Human Development Report 2002: Creating Opportunities for Future Generations*. New York: UNDP.
- UNDP and AFSD (2003) *Arab Human Development Report 2003: Building a Knowledge Society*. New York: UNDP.
- UNDP (2009) *Arab Human Development Report 2002: Challenges to Human Security in the Arab Countries*. New York: UNDP.
- UNDP (2016) *Arab Human Development Report 2016: Youth and the Prospects for Human Development in a Changing Reality*. New York: UNDP.
- UNDP (2019) *Human Development Report 2019. Beyond income, beyond averages, beyond today: Inequalities in human development in the 21st century*. New York: UNDP.
- UNU (2019) World Income Inequality Database, WIID3.4 (17 December). <https://www.wider.unu.edu/database/world-income-inequality-database-wiid34> (accessed: 6 January 2020).
- UTIP (n.d.) 'The change of global inequality over 5 decades based upon UTIP-EHII Data'. <https://utip.lbj.utexas.edu/Flyers/EHII%2010%20yr%20PPT.pdf> (accessed: 6 January 2020).
- UTIP (2017) Estimated Household Income Inequality Data Set (EHII). https://utip.lbj.utexas.edu/data/UtipUnidoEhiiV2017_v.1.xlsx (accessed: 6 January 2020).
- Verme et al. (2014) *Inside Inequality in the Arab Republic of Egypt: Facts and Perceptions across People, Time, and Space*. Washington, DC: World Bank.
- Weide, R., C. Lakner and E. Ianchovichina, (2016) 'Is Inequality Underestimated in Egypt? Evidence from House Prices'. Policy Research Working Paper 7727. Washington, DC: World Bank.
- Weide, R., C. Lakner and E. Ianchovichina, (2018) 'Is Inequality Underestimated in Egypt? Evidence from House Prices', *The Review of Income and Wealth*: 64 (supplement 1): 55–79.
- World Bank (1995) *Claiming the Future: Choosing Prosperity in the Middle East and North Africa*. Washington, DC: World Bank.

World Bank (2009) *From Privilege to Competition: Unlocking Private-Led Growth in the Middle East and North Africa*. Washington, DC: World Bank.

الأشقر، ج. (2013) *الشعب يريد: بحث جذري في الانتفاضة العربية*. بيروت: دار الساقي.

الأشقر، ج. (2016) *انتكاسة الانتفاضة العربية: أعراض مَرَضِيَّة*. بيروت: دار الساقي.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (2002) *تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002: خلق الفرص للأجيال القادمة*. نيو يورك: UNDP.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (2003) *تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003: نحو إقامة مجتمع المعرفة*. نيويورك: UNDP.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2009) *تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية*. نيويورك: UNDP.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2016) *تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016: الشباب وأفاق التنمية في واقع متغير*. نيو يورك: UNDP.

بيكتي، ت. (2016) *رأس المال في القرن الحادي والعشرين، ترجمه عن الفرنسية وائل جمال وسلمى حسين*. القاهرة: دار التنوير.

الجهاز المركزي (2016) *بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام 2015*. القاهرة: الجهاز المركزي للتعبيئة العامة والإحصاء.

الجهاز المركزي (2019) *أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك 2018/2017*. القاهرة: الجهاز المركزي للتعبيئة العامة والإحصاء.

سعيد، س. (محررة) (2017) *نحو تنمية عادلة اجتماعياً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا*. تونس: فريدريش إيبيرت.

كساب، ب. (2019) *"المشرفة على بحث الدخل والإنفاق: «برنامج الإصلاح» مسؤول عن زيادة معدلات الفقر. البطالة تراجعت والتشغيل أيضاً، مدى مصر، القاهرة (18 أغسطس)*.

<https://madamasr.com/ar/2019/08/18/feature/> /اقتصاد/حوار-المشرفة-على-بحث-الدخل-والإنفاق-ب (accessed: 30 June 2020).

مدى مصر (2019) *"الثلاثاء 30 يوليو: أكبر زيادة لمعدلات الفقر منذ 19 سنة، مدى مصر، القاهرة (30 يوليو)*.

<https://madamasr.com/ar/2019/07/30/feature/> /سياسة/الثلاثاء-30-يوليو-أكبر-زيادة-لمعدلات-ال (accessed: 30 July 2020).

